

البورصة وعاء للسيولة... وذاكرة بالفرص

تدفق طبيعي بعد خفض الفائدة بحثاً عن عوائد أعلى

4.4 مليار تسهيلات شراء الأسهم بنمو 16%... ومتوقع زيادة أكبر

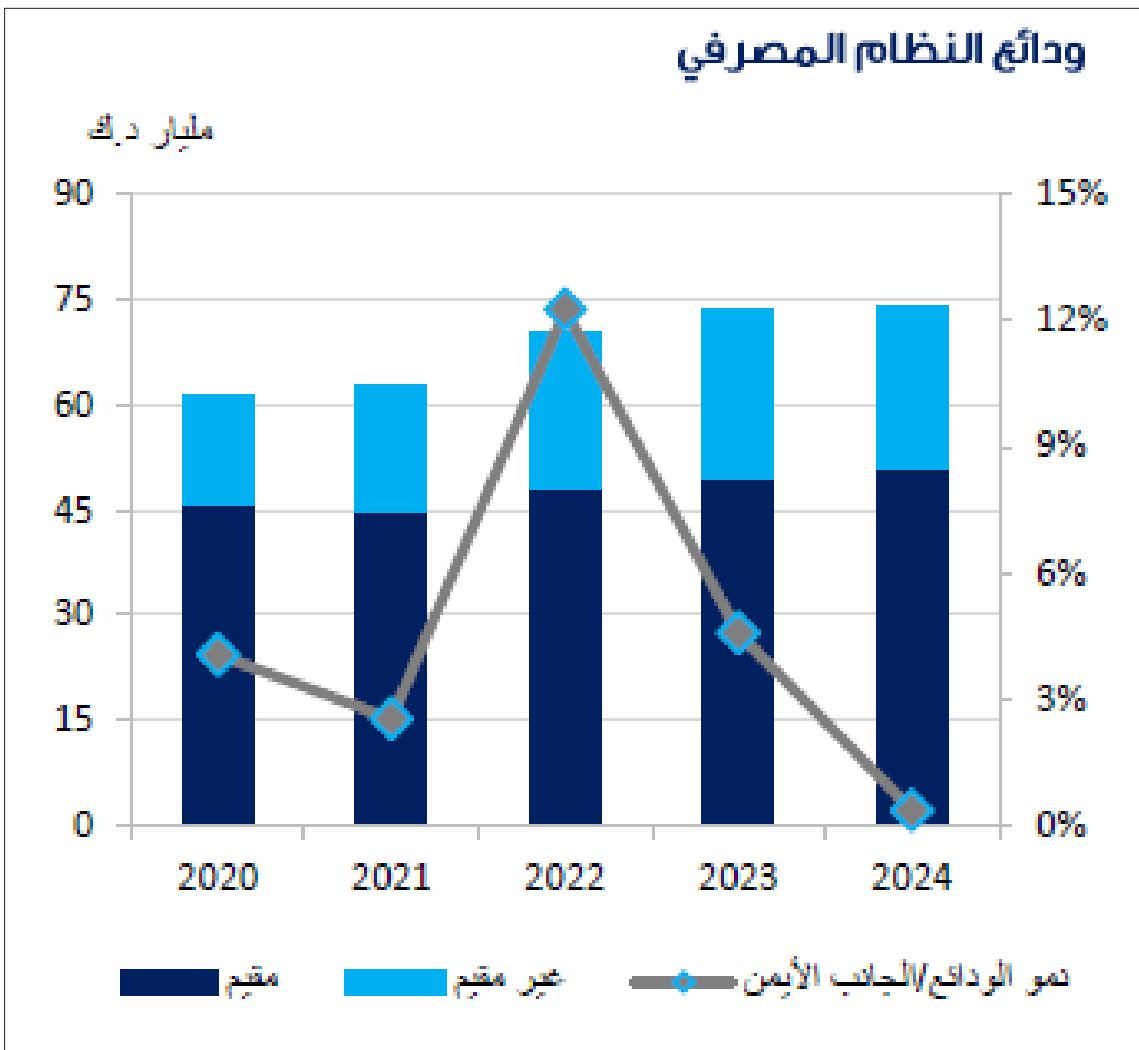


السوق المالي المزيد من التنافس على العملاء لتقديم التمويلات اللازمة في ضوء الوفرة الكبيرة للسيولة بسبب زيادة ودائع القطاع الخاص والحكومة والودائع الأجنبية من أفراد وحكومات وشركات قطاع خاص غير محلي أيضاً.

رصيد التسهيلات الموجهة لشراء الأوراق المالية من البنوك كما في نهاية يوليو من العام الحالي بلغت 4.407 مليار دينار، حيث نمت في 7 أشهر مقارنة مع نهاية 2024 بنسبة 16%، بارتفاع 611 مليون دينار كويتي، ومتوقع في ضوء تراجع الفائدة ووفرة السيولة وتنوع الفرص في السوق وارتفاع العوائد لضعاف الفائدة، أن يزداد هامش التمويل الموجه للأسهم بقوة خلال الأشهر المتبقية من العام. مصدر استثماري أعرب عن تفاؤله بالمرحلة المقبلة التي تشهد تلاقي العديد من المؤثرات الإيجابية، ما بين مشاريع حكومية وتعديلات تشريعية وتراجع لنسب الفائدة واستقرار وتفوق في أداء الشركات وتحسن البورصة كوعاء موثوق.

السيولة والتسعير

في السياق ذاته قالت المصادر أن تدفق المزيد من السيولة على السوق سيسهم في إعادة تسعير العديد من الفرص وكذلك تنشيطها في ذات الوقت، خصوصاً التي تعاني من خمول وركود في معدلات الدوران، وكذلك التي تعاني من خلل في التقييم العادل تناسباً مع الأداء والعوائد واستقرار الأصول بالتوازي مع أداء جيد مضمون بالنسبة لشركات العقود والخدمات. وختمت المصادر توقعاتها المتفائلة بأن بدء تدفق الذهب الأسود من حقل «مطربة النفط» الذي يمتد على مساحة 230 كيلو متر مربع أمس، بمثابة بشرة خير متزامنة مع أجواء نمو سيولة السوق في ختام الأسبوع.



مع وجود فرص في السوق متنوعة، تتميز بارتفاع عوائدها السوقية لضعاف الفائدة، سيرتفع الإقبال أكثر على طلب التمويل والسيولة من البنوك والاتجاه بها نحو البورصة، والاستفادة من الفجوة الإيجابية لصالح البورصة نتيجة ارتفاع عائد السوق وتراجع خدمة الدين أو الفائدة، وإمكانية تحقيق عوائد متحفظة بمخاطر أقل وضعفي الفائدة ستكون عامل جذب لمزيد من السيولة.

في المقابل، كانت البنوك بالفعل منفتحة على التمويل للأفراد والتسهيلات المؤسسية بقوة خلال المرحلة الماضية، وبالتالي سيشهد

مقربة من مرحلة عامرة بالتوزيعات والنتائج والعديد من الصفقات والتخارجات والإعلانات الإيجابية التي تمثل حصاد العام.

فرص التمويل

في السياق ذاته أكدت المصادر أن فرص تمويل المستثمرين ستكون أعلى خلال المرحلة المقبلة التي ستكون مليئة بفرص الاكتتابات العامة، أو إدراج واحد على أقل تقدير متوقع قبل نهاية العام، إضافة إلى زيادات رؤوس أموال قادمة من بعض الكيانات لتأمين سيولة جاهزة من جهة ومنخفضة التكلفة من جهة أخرى.

كتب حازم مصطفى:

الارتداد القوي لمستويات السيولة التي شهدتها البورصة في تعاملات ختام الأسبوع، بقفزة نسبتها 33.5%، كانت مدعومة بقرار خفض الفائدة على الدينار الكويتي بنحو 0.25% لتصبح 3.75%، حيث أن ديناميكية القرار في ضوء التفاؤل العام الذي يحيط بالسوق المالي، وإشارات الاطمئنان التي أوضحها المركزي بشأن قراءته للمؤشرات الاقتصادية محلياً وعالمياً، وتراجع الضغوط التضخمية، وتأكيده على تعزيز البيئة الداعمة للنمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية، ممزوجاً مع تفاؤل المستثمرين تجاه الإطار العام الاقتصادي المحلي، كل ذلك حفز تحرك سيولة كبيرة للعودة إلى السوق دون الانتظار إلى مطلع الأسبوع المقبل.

في ظل وقف تعاملات المطلعين، ومع دخول ختام الأسبوع، قفزت مستويات السيولة بمعدلات كبيرة بحثاً عن فرص وعوائد أفضل من الفائدة، وتم استهداف الأسهم الموثوقة والتشغيلية والمؤمل منها توزيع أرباح مع نهاية العام.

الفائدة والسوق

مصادر مصرفية كشفت في ردها على تساؤل لـ «الاقتصادية» من أنه في حالات تراجع الفائدة يدخل المستثمرون مرحلة المقارنات والحسابات الخاصة بالعوائد، مشيرين إلى أنه من المتوقع أن تتدفق المزيد من السيولة على البورصة خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن المرحلة المقبلة تعتبر درة التاج بالنسبة لمسيرة البورصة السنوية، حيث يستقبل السوق نتائج الربع الثالث على مدار 45 يوماً، وبعد انتهاء المهلة يكون تبقى على العام المالي 45 يوماً فقط، ما يعني أن المستثمرين على

تراجع كلفة التمويل

من الملاحظات الإيجابية أن كلفة التسهيلات ستراجع على الشركات والقطاع الخاص، والهامش سيعاد استثماره في فرص في الاقتصاد أو في السوق، وتراجع الكلفة سيحفز أكثر على دورة نشاط إيجابية، الجميع مستعد ومتأهب لها.

أسبقية الأجانب

قالت مصادر مصرفية ومالية أن الأجانب كانت لهم الأسبقية خلال الأيام الماضية في توجيه سيولة كبيرة نحو البورصة، حيث قادت أسهم البنوك وعدد من الأسهم الثقيلة التعاملات خلال المرحلة الماضية بقيادة السيولة الأجنبية.

39.137 مليون دينار سيولة المزاد «فوتسي» و«ستاندرد أند بورز»

«البورصة»: تحركات وتمركزات تسبق نهاية الربع الثالث



كتب محمود محمد :

بنجاح، نفذت أمس مراجعتان فصليتان في بورصة الكويت من «FTSE» و «S & P» «فوتسي - ستاندرد أند بورز» بإجمالي سيولة تدفقت على أسهم مصرفية وخدمية وعقارية. المراجعة المبرمجة مسبقاً تأتي وفقاً لمعايير عديدة ومختلفة، لكنها تأتي في إطار الثقة في السوق وتحتكم إلى أوزان، لذا يجب أن يكون هناك سعي حثيث أكبر من الجهود الحالية لرفع السوق بمزيد من الشركات الممتازة، لتجديد الدماء والفرص وزيادة وزن البورصة على تلك المؤشرات، خصوصاً وأن القاعدة محدودة وتضيق.

يجب استغلال المميزات والمؤشرات الإيجابية لصالح السوق والاقتصاد الكويتي عموماً، والاستقرار لسعر الصرف والرغبة في التواجد في السوق المحلي، ليكون السوق وجهة للاستثمار وفي مقدمة الخيارات.

تجديد الفرص أمام المستثمرين يعني جذب المزيد من السيولة، وجذب العديد من المؤسسات وزيادة وزن السوق، حيث يجب أن تكون كل جولة أو كل مراجعة فيها فرص جديدة وتغيير نحو الأفضل أمام المستثمرين، مشيرة إلى أن الذي يتم تسويقه وترويجه كل عام للمستثمرين وقائمة الأسهم كما هي دون تغيير، وحتى الأدوات لا جديد.

حجم السيولة الفاصلة قبل المزاد كانت عند مستوى 85.7 مليون دينار كويتي، وبعد المزاد بلغت 124.9 مليون دينار، حيث بلغ الفارق 39.137 مليون دينار كويتي.

عملية المراجعة كانت بين دخول وخروج، واستوعب السوق العملية بمرونة عالية، لكن الأهم حسب المراقبين أن السيولة المحلية كانت مرتفعة، وكانت هناك عمليات تحريك للسيولة ورغبة في الاستثمار، مشيرة إلى أن المرحلة الحالية ستكون مرحلة تكتيكات وانتقاء للفرص.

حركة السوق أمس جاءت في إطار متزن وهادئ يعكس الرغبة الاستثمارية والانتقائية، وبالرغم من السيولة البالغة 124.9 مليون دينار حقق مكاسب بنحو 24.4 مليون دينار، وبلغت القيمة السوقية 53.496 مليار دينار كويتي.

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات جلسة الخميس على تباين؛ تزامناً مع تنفيذ مراجعة فوتسي راسل. تراجع مؤشر السوق الأول بنحو 0.05 %، بينما ارتفع «العام»

بنحو 0.05 %، وصعد المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.65 % و0.49 % على التوالي، عن مستوى جلسة الأربعاء الماضي.

يُشار إلى أن مراجعة فوتسي راسل النصف سنوية دخلت حيز التنفيذ بإغلاق تعاملات أمس، والتي تضمنت فيما يخص الشركات الكويتية ترقية بنك وربة من قائمة الشركات الصغيرة إلى الشركات المتوسطة.

وجاء ارتفاع البورصة عقب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال اجتماعه يوم الأربعاء، تخفيض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس 0.25 %، لأول مرة منذ 9 أشهر، لتصبح تتراوح بين 4 % و4.25 %.

وأعقب ذلك إعلان بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3.75 % بدلاً من 4 %، وذلك اعتباراً من اليوم الموافق 18 سبتمبر 2025.

بلغت قيمة التداول بعمليات الأمس 124.92 مليون دينار، وزعت على 477.55 مليون سهم، بتنفيذ 24.99 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بنحو 2.44 %، فيما تراجع 5 قطاعات في مقدمتها صناعية بـ 0.36 %.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 54 سهماً على رأسها «التمدين الاستثمارية» بواقع 9.26 %، بينما تراجع 59 سهماً على رأسها «يوباك» بنحو 7.72 %، فيما استقر سعر 18 سهماً.

وجاء سهم «أجيليتي» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 37.06 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 11.87 مليون دينار.

حصاد الأسبوع

وسجلت بورصة الكويت ارتفاعاً للأسبوع الثاني على التوالي، وزيادة 1.20 % بالقيمة السوقية، تزامناً مع خفض سعر الخصم، وتنفيذ مراجعة مؤشر فوتسي راسل.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.01 % بما يُعادل 94.04 نقطة ليصل بختام تعاملات الخميس عند مستوى 9435.98 نقطة، وذلك عن مستواه في نهاية 11 سبتمبر 2025.

وأُنهي مؤشر السوق العام تعاملات الأمس بالنقطة 8820.82، بزيادة أسبوعية قدرها 1.20 % أو 104.19 نقطة. وإلى جانب ذلك، فقد صعد مؤشر السوق الرئيسي 2.08 % أو 165.46 نقطة ليصل إلى النقطة 8101.92، كما ارتفع «الرئيسي

50» بنسبة 1.59 % تُعادل 129.65 نقطة مُسجلاً 8300.2 نقطة في الختام.

وسجلت القيمة السوقية للأسهم في ختام تعاملات الخميس 52.71 مليار دينار، بارتفاع 1.20 % يُقدر بـ 623 مليون دينار قياساً بمستواها في ختام الخميس الماضي البالغ 52.09 مليار دينار.

وتباينت التداولات، إذ انخفضت الكميات 2.54 % إلى 2.33 مليار سهم، كما انخفضت السيولة 3.33 % عند 540.61 مليون دينار، بينما نما عدد الصفقات 0.51 % إلى 127.32 ألف صفقة.

وشهد الأسبوع ارتفاعاً لـ 10 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بواقع 2.86 %، بينما تراجع قطاعا التأمين والمواد الأساسية بنحو 1.24 % و0.38 % على التوالي، واستقر قطاع المنافع.

وعلى مستوى الأسهم، فقد تصدر «فريا» القائمة الخضراء بـ 26.55 %، فيما تقدم «العربية العقارية» التراجعات بـ 9.97 %. وجاء «جي اف اتش» المرتفع 0.74 % على رأس نشاط الكميات بنحو 195.46 مليون سهم، بينما تصدر «بيتك» السيولة بقيمة 37.32 مليون دينار، بنمو 0.51 % لسعر السهم.

قال نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست إن البورصة الكويتية سجلت إغلاقاً إيجابية للأسبوع الثاني على التوالي؛ لتزيد نسبة الصعود من بداية العام للمؤشر الأول والمؤشر العام لما يقارب 20 %، والقيمة السوقية التي شهدت صعود ملحوظ في الفترة الأخيرة لتتخطى مستوى 53 مليار دينار كويتي.

وأضاف رائد دياب أن الثقة لا تزال موجودة في السوق الكويتي، والاهتمام الأجنبي حاضر ويزداد خاصة مع تنفيذ مراجعات المؤشرات العالمية مثل فوتسي راسل الذي تم بإغلاق اليوم، فضلاً عن وتيرة سن القوانين للتطوير وخلق بيئة جيدة للاستثمار وتيسار المشاريع، والأرباح الجيدة لمعظم الشركات المدرجة بالنصف الأول من العام الحالي.

وأشار إلى أساسيات دولة الكويت الجيدة من حيث القوة المالية والتصنيفات السيادية، إلى جانب خفض سعر الخصم في الكويت الذي سيكون داعماً في الفترة القادمة للبورصة الكويتية.

وتوقع «دياب» أن تجذب السوق الكويتية تدفقات جديدة، مرجحاً أن تشهد بالفترة القادمة المزيد من التماسك والمكاسب لوجود العديد من العوامل الدعمة للسوق.

إفصاحات البورصة

«سنام» تقبل استقالة عضو مجلس إدارة وتستدعي الاحتياط

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت «سنام» ربحاً بقيمة 373.48 ألف دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، مقابل 648.74 ألف دينار في الفترة ذاتها من العام المنصرم، بتراجع 42.43 %

وقرر استدعاء العضو الاحتياطي بدر جاسم الهاجري؛ لممارسة مهامه كعضو مجلس إدارة؛ لحين انتهاء فترة عضوية مجلس الإدارة الحالي. يأتي ذلك مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات لدى الجهات الرسمية.

وافق مجلس إدارة شركة مجموعة سنام القابضة على قبول استقالة عضو مجلس إدارة، واستدعاء العضو الاحتياطي.

وقد وافق المجلس على الاستقالة المقدمة من سليمان محمد الفريح عضو مجلس إدارة الشركة،

«السور» تجدد عقد تسهيلات

مع البنك الوطني

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود تجديد عقد تسهيلات مع بنك الكويت الوطني بـ 1.5 مليون دينار كويتي، وإغلاق محطة وقود.

جاء عقد التسهيلات بحد سحب على المكشوف بمبلغ مليون دينار كويتي، وحد خطابات ضمان بمبلغ 500 مليون دينار كويتي.

وفي بيان منفصل، أعلنت الشركة إغلاق محطة الوقود الكائنة في منطقة خيطان رقم (32) لأعمال التطوير والتجديد وفق خطة الشركة لتطوير محطات الوقود وذلك من تاريخ 21 سبتمبر 2025 وحتى الانتهاء من أعمال التطوير. وأوضحت «السور» أن الأثر المالي لإغلاق المحطة يتمثل في انخفاض في مبيعات الوقود خلال فترة الإغلاق.

وحققت «السور» ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 3.06 مليون دينار، فيما بلغت أرباح «الوطني» 315.26 مليون دينار لنفس الفترة.

وقف بيع 71.6 مليون سهم

«بوبيان» مملوكة لشركة

تابعة لـ «الدار»

أعلنت بورصة الكويت، وقف تنفيذ بيع 71.60 مليون سهم في بنك بوبيان؛ بناءً على إخطار قاضي الإفلاس.

ولفتت البورصة إلى أن التنفيذ كان لصالح وزارة العدل – إدارة التنفيذ للمدين شركة الفكر التطويري للتجارة العامة والمقاولات، وفاء للمديونية البالغ قدرها 11.91 مليون دينار، والتي كان محدد تنفيذها يوم الأحد المقبل الموافق 21 سبتمبر 2025.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حقق «بوبيان» ربحاً خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 52.30 مليون دينار، مقترنة بـ 49.61 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق، بنمو سنوي 5 %.

شركة عالمية تدير 445 صندوق استثماري

«فانجارد جلوبال أي اكس يو إس ريل

استات أندكس فند» يملك في «مراكز»



كتب يحيى حجازي :

كشفت مصادر استثمارية أن أحد الصناديق الاستثمارية الرائدة تملك كمية أسهم في شركة «مراكز».

وأوضحت المصادر أن شركة فانجارد من أكبر الشركات التي تدير صناديق حيث تبلغ وفقاً لبيانات 31 يوليو 2025 نحو 450 صندوق إضافة إلى محافظ المعاشات المتغيرة .

كما تدير نحو 228 صندوق في أسواق مختلفة خارج الولايات المتحدة .

وجدير ذكرة صندوق ويلينغتون الذي إنطلق في 1929 يعتبر أقدم صندوق في صناديق مجموعة فانغارد .

وبلغ عدد المستثمرين لدى المجموعة 50 مليون حول العالم كما في 31 ديسمبر 2024.

وبحسب المصادر الصندوق الذي استثمر في الشركة مؤخراً قائم منذ 50 عاماً تقريباً .

ولد الشركة فريق عمل يقدر بنحو 20 ألف موظف في المجموعة.

وأوضحت المصادر أن تنوع الصناديق الأجنبية وتحركاتها في السوق المحلي بين مختلف الأسهم تعكس ثقة في الاقتصاد الكويتي ، ومرونة الدخول والخروج إلى السوق نتيجة التنظيمات الإجرائية الجيدة التي أنجزتها الجهات المعنية والتي واكبت الإجراءات الممارسات المطبقة في الأسواق العالمية ، تلبية لمتطلبات ورغبات المستثمرين المؤسسين الأجانب والأفراد.

وبشكل مستمر يشهد السوق تطوير النظم والإجراءات لتحسين الخدمات وتجربة التداول في السوق المحلي .

«الكويتية العقارية» توقع اتفاقية تسهيلات

بـ 1.8 مليون دينار لتسوية مديونية

المطلوبات غير المتداولة بمبلغ 900 ألف دينار، وزيادة بند المطلوبات المتداولة بمبلغ 900 ألف دينار كويتي.

ويتمثل أيضاً في إثبات إيرادات خصم سداد بمبلغ 3.69 مليون دينار في بيان الدخل، وزيادة الأعباء التمويلية المستحقة في حدود مبلغ 207 ألف دينار يتم سدادها على سنتان، وسيتم انعكاس الأثر المالي في البيانات المالية للربع الثالث لعام 2025، فور الانتهاء من تنفيذ بنود إجراءات الرهن.

ورهن قانوني مزيل بالصيغة التنفيذية لصالح إحدى المؤسسات المحلية على عدد 42.2 مليون سهم من أسهم شركة محلية مدرجة، ووعد برهن قانوني مزيل بالصيغة التنفيذية لصالح إحدى المؤسسات المحلية على عقار استثماري الكائن في منطقة السالمية.

وقالت « الكويتية العقارية» إن الأثر المالي لذلك يتمثل في انخفاض بند المطلوبات غير المتداولة بمبلغ 3.78 مليون دينار، وانخفاض بند المطلوبات المتداولة بمبلغ 1.71 مليون دينار، وزيادة بند

أعلنت شركة الكويتية العقارية القابضة توقيع اتفاقية حدود ائتمانية 1.8 مليون دينار، لاستخدامها لغرض تسوية المديونية المستحقة على الشركة لدى إحدى المؤسسات المالية المحلية.

سيتم سداد رصيد المديونية والأرباح والمصروفات المستحقة بموجب تلك الاتفاقية وفق جدول السداد المتفق عليه خلال سنتان من تاريخ الاتفاقية.

وحددت شروط الاتفاقية في نسبة الربح 2 % فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي سنوياً،

إفصاحات البورصة

تابعة لـ «راسيات» تسدد مليون دولار لتسوية مشروع في سوريا

عام 2025.. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد سجلت «راسيات» ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 287 دينار، بانخفاض 99.93 % عن مستواها في الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 409.56 ألف دينار.

لكافة الأمور والالتزامات المالية ذات الصلة باستثمار الشركة في مشروع كازبلانكا في الجمهورية العربية السورية. ولفتت «راسيات» إلى أن الأثر المالي سينعكس على البيانات المالية المرحلية للربع الثالث من

قامت إحدى الشركات التابعة لشركة راسيات القابضة بسداد مبلغ مليون دولار أمريكي في إطار تسوية خاصة بمشروع في الجمهورية العربية السورية. وأوضحت أن السداد تم في إطار تسوية شاملة

هيئة الأسواق تُرخص لـ «الدولي إنفست» ممارسة نشاط وسيط أوراق مالية

بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2024. كما جاء نفاذاً للمادة الثانية من القرار المذكور التي تقضي بترخيص الشركة بعد استكمالها لمتطلبات الهيئة وذلك لمدة 3 سنوات من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة.

أصدرت هيئة أسواق المال، ترخيص لشركة الدولي إنفست للاستثمار، لممارسة نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية، وتبلغ مدته 3 سنوات قابلة للتجديد. ويأتي ذلك استناداً للقرار رقم (147) لسنة 2024 بشأن طلب الترخيص المقدم من شركة الدولي إنفست للاستثمار لمزاولة أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010

تقديم خدمة الهامش دون ترخيص

أعلنت هيئة أسواق المال أنها تقدمت ببلاغ للنائب العام وذلك لقيام المبلغ ضدها بتقديم خدمة التداول بالهامش للعملاء دون الحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة لمزاولة هذا النشاط. وأوضحت أن تلك الجريمة المنصوص عليها في البند رقم (1) من المادة (63) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته

«جي تي سي» عمومية لانتخاب عضو مجلس إدارة

انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية عندما يتم التحديد في وقت لاحق. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت «جي تي لوجستيك» خلال النصف الأول من عام 2025 ربحاً بـ 3.58 مليون دينار، بزيادة 7.1 % عن قيمته في الفترة المماثلة من العام المنصرم البالغة 3.34 مليون دينار.

أعلنت شركة جي تي سي لوجستيك للنقل والمناولة دعوة مجلس الإدارة الجمعية العمومية العادية؛ للاجتماع لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة (-2025) والموافقة على البنود الأخرى. كما قرر المجلس أيضاً دعوة الجمعية العمومية غير العادية؛ للاجتماع للموافقة على تعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة. ولفتت «جي تي سي» إلى أنه سوف يتم الإعلان عن موعد

تغير في هيكل ملكية 3 شركات مدرجة

كما انخفضت مساهمة بدر حمد عبدالله الربيعية ومجموعته (شركة نور العالمية لبيع وشراء الأسهم والسندات) المباشرة وغير المباشرة في شركة إنجازات للتنمية العقارية من 13.399 % إلى 12.836 %. واستناداً إلى بيانات البورصة، فإن رأس مال «إنجازات» يبلغ 34.56 مليون دينار، موزعاً على 345.65 مليون سهم.

مليون دينار، موزعاً على 415.64 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد. وإلى جانب ذلك، فقد انخفضت أيضاً مساهمة شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية غير المباشرة في شركة الأولى للاستثمار من 23.043 % إلى 21.428 %. وحسب بورصة الكويت، فإن رأس مال «الأولى» يبلغ 44.60 مليون دينار، موزعاً على 445.98 مليون سهم.

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح وجود تغير في هيكل ملكية 3 شركات مدرجة. جاء ذلك من خلال خفض شركة أعيان للإجارة والاستثمار ومجموعتها (شركة الشرق الأولى للتجارة العامة والمقاولات، شركة عنان السماء للتجارة العامة والمقاولات، شركة توازن القابضة) حصتها المباشرة وغير المباشرة في شركة أعيان العقارية من 54.781 % إلى 50.041 %. يُذكر أن رأس مال «أعيان العقارية» يبلغ 41.56

جدول الأسهم التي شهدت خروج ودخول سيولة خلال المراجعة



الشركة	قيمة المبلغ
أجيلتي	100.000
بوبيان	700.000
بوبيان ب	100.000
بورصة	200.000
برقان	100.000
الخليج	400.000
هيومن سوفت	2.3 مليون
الجزيرة	100.000
بيتك	5.4 مليون
الدولي	100.000
المشاريع	100.000
إس تي سي	100.000
مباني	300.000
زين	700.000
الوطني	4.7 مليون
الصناعات	300.000
الوطنية	100.000
الصالحية (دخول)	800.000
بنك وربة	24.5 مليون
التجارية	700.000
الأهلي	9.6 مليون
كابلات	2.1 مليون
عقارات الكويت	200.000

مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة



estate.groupe@outlook.com



50131108 للتواصل:

بورصات خليجية

«تاسي» ينهي جلسة الخميس مرتفعاً 1.22% .. وسط صعود شبه جماعي للقطاعات



وشهد السوق الموازي أداء إيجابيا، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) بارتفاع نسبته 0.67 %، مضيفا 167.71 نقطة إلى رصيده، صعدت به إلى مستوى 25,290.92 نقطة. وكان المؤشر العام للسوق «تاسي» أنهى جلسة الأربعاء مرتفعاً 1.25 %، في ظل صعود جماعي للقطاعات بصدارة قطاع الطاقة الذي سجل ارتفاعات كبيرة بدعم «أرامكو».

بصدارة سهم «مجموعة إم بي سي»، الذي صعد 9.97 %، وجاء إغلاق 58 سهماً باللون الأحمر، تصدرها سهم «سابتكو» بتراجع نسبته 4.46 %.

وسيطر سهم «مجموعة إم بي سي» نشاط الأسهم على كافة المستويات، بكمية تداول بلغت 181.9 مليون سهم، بلغت قيمتها 7.54 مليون ريال.

سجل سوق الأسهم السعودية «تداول» ارتفاعا ملحوظا، بنهاية جلسة الخميس، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط قفزة بالسيولة بدعم صفقة «مجموعة إم بي سي».

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 1.22 % بمكاسب بلغت 130.3 نقطة، صعد بها إلى مستوى 10,780.69 نقطة.

وقفزت قيم التداول إلى 16.42 مليار ريال مقابل 4.64 مليار ريال بالجلسة السابقة، وصعدت الكميات إلى 607.4 مليون سهم، مقارنة بـ 234.28 مليون سهم بنهاية جلسة الأربعاء.

وشهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال جلسة الخميس، تنفيذ 8 صفقات خاصة بقيمة إجمالية تبلغ 7.55 مليار ريال، كان أكبرها صفقة «مجموعة إم بي سي» التي بلغت قيمتها 7.47 مليار ريال، ضمن صفقة استحواذ صندوق الاستثمارات العامة على 54 % من أسهم الشركة.

وجاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأخضر، باستثناء قطاعي تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية، والخدمات التجارية والمهنية، حيث تراجع الأول 0.43 %، وسجل الثاني تراجعا نسبته 0.17 %.

وتصدر قطاع الطاقة مكاسب القطاعات الكبرى بعد صعوده 1.54 %، وارتفع قطاع المواد الأساسية 1.27 %، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والاتصالات 1.11 % و0.36 % على التوالي.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت المكاسب 191 سهما

سهم «مجموعة إم بي سي» يرتفع بالنسبة القصوى بعد صفقة استحواذ صندوق الاستثمارات العامة السعودي

الصندوق السيادي على حصة «الاستدامة القابضة» في «مجموعة إم بي سي».

وعلى مستوى تداولات السوق بشكل عام، حقق مؤشر «تاسي» مكاسب نسبتها 0.87 %، رابحا 93.08 نقطة، ليصل إلى مستوى 10,743.50 نقطة.

وأعلنت شركة مجموعة إم بي سي، صباح الخميس، في إفصاح على «تداول»، عن تلقيها إشعاراً من صندوق الاستثمارات العامة يؤكد إتمام صفقة استحواذه على كامل الحصة المملوكة لشركة الاستدامة القابضة في المجموعة، والبالغة 179.55 مليون سهم تمثل 54 % من إجمالي رأسمال الشركة، حيث تمت عملية الشراء عبر صفقة خاصة، بقيمة إجمالية بلغت 7.469 مليار ريال، وبسعر شراء بلغ 41.60 ريال للسهم الواحد.

وأظهرت بيانات «تداول»، تنفيذ صفقة خاصة على سهم «مجموعة إم بي سي» بقيمة بلغت نحو 7.47 مليار ريال، حيث تمت على 179.55 مليون سهم، بسعر 41.60 ريال، وذلك في أعقاب الإعلان عن استكمال صندوق الاستثمارات العامة الاستحواذ على 54 % من «إم بي سي».

واصل سهم شركة «مجموعة إم بي سي» أدائه الإيجابي بتعاملات الخميس في سوق الأسهم السعودية؛ حيث ارتفع للجلسة الخامسة على التوالي بنسبة تقارب الحد الأقصى؛ ليتفاعل إيجاباً مع إفصاح الشركة بإتمام صندوق الاستثمارات العامة صفقة الاستحواذ على 54 % من أسهمها.

وقفز سهم «مجموعة إم بي سي» بتعاملات أمس، بحلول الساعة 2:10 بتوقيت المملكة، بنسبة 9.97 %، وهو أعلى وتيرة مكاسب يومية للسهم في 10 أشهر ونصف؛ منذ أن سجل مكاسب خلال جلسة 3 نوفمبر بنسبة 9.98 %.

وحقق سهم الشركة مكاسب حتى هذه الأثناء بما يعادل 2.92 ريال للسهم، ليصل سعر السهم إلى مستوى 32.20 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم في قرابة شهر ونصف عندما سجل مستوى 32.36 ريال بنهاية جلسة 5 أغسطس 2025م.

وتم تنفيذ 4407 صفقات على السهم في تلك اللحظات، على 181.87 مليون سهم، بإجمالي 7.54 مليار ريال؛ علما بأن السهم شهد تنفيذ الصفقة الخاصة لإتمام استحواذ

مؤشر «تاسي» يسجل مكاسب أسبوعية 3.13% والقيمة السوقية تربع 414.73 مليار ريال

شهد سوق الأسهم السعودية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسبوع المنتهي في 18 سبتمبر 2025، في ظل صعود جماعي للقطاعات، بقيادة القطاعات الكبرى.

وسجل المؤشر العام للسوق «تاسي» ارتفاعاً نسبته 3.13 %، بمكاسب بلغت 327.63 نقطة، صعد بها إلى مستوى 10,780.69 نقطة، مقابل 10,453.06 نقطة للأسبوع الماضي.

وبلغت المكاسب السوقية 414.73 مليار ريال، ليصعد رأس المال السوقي للأسهم المدرجة بـ «تداول» إلى 9.06 تريليون ريال، مقابل 8.645 تريليون ريال، بنهاية الأسبوع السابق.

وجاءت جميع القطاعات باللون الأخضر، وتصدر قطاع الطاقة مكاسب القطاعات الكبرى، بعد صعوده 5.87 %، وسجل قطاع المواد الأساسية تراجعا نسبته 3.4 %، وبلغت خسائر قطاعي الاتصالات والبنوك 2.15 %، و0.98 % على التوالي.

وقفزت قيم التداول خلال الأسبوع إلى 34.7 مليار ريال، مقابل 17.92 مليار ريال بالأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 93.7 %، ليصعد متوسط القيم إلى 6.94 مليار ريال للجلسة الواحدة.

وسجلت كميات التداول ارتفاعا نسبته 38.8 % إلى 1.48 مليار سهم، مقارنة بـ 1.06 مليار سهم للأسبوع السابق، بمتوسط كميات بلغ 295.6 مليون لكل جلسة بالأسبوع الحالي.

وعلى مستوى أداء الأسهم، سجل سهم «سينومي ريتيل» أعلى مكاسب أسبوعية بارتفاع نسبته 27.97 %، وكانت أعلى الخسائر لسهم «الأندلس» الذي هبط 5.58 %.

وسيطر سهم «مجموعة إم بي سي» على نشاط الأسهم على كافة المستويات، بقيمة تداول بلغت 7.58 مليار ريال، من خلال 183.17 مليون سهم، بعد تنفيذ صفقة استحواذ صندوق الاستثمارات العامة على 54 % من أسهم الشركة.

بورصات خليجية

«تداول» يشهد تنفيذ 8 صفقات خاصة بـ 7.55 مليار ريال أبرزها لـ «إم بي سي»



شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال جلسة الخميس، تنفيذ 8 صفقات خاصة بقيمة إجمالية تبلغ 7.55 مليار ريال ، جاءت أغلبهم من الصفقة التي تمت على سهم «مجموعة إم بي سي» ، ومن خلال 181.47 مليون سهم.

ووفقاً لبيانات «تداول»، تم تنفيذ صفقة خاصة على سهم «مجموعة إم بي سي» بقيمة بلغت نحو 7.47 مليار ريال، من خلال 179.55 مليون سهم، بسعر 41.60 ريال، وذلك في أعقاب الإعلان عن استكمال صندوق الاستثمارات العامة الاستحواذ على 54 % من «إم بي سي» بـ 7.47 مليار ريال.

وأعلنت شركة مجموعة إم بي سي، عن تلقيها إشعاراً من صندوق الاستثمارات العامة يؤكد إتمام صفقة استحوازه على كامل الحصة المملوكة لشركة الاستدامة القابضة في المجموعة، والبالغة 179.55 مليون سهم تمثل 54 % من إجمالي رأسمال الشركة. وأوضحت الشركة في بيان على «تداول» اليوم الخميس، أن تنفيذ الصفقة تم عقب الحصول على جميع الموافقات النظامية وإفادات عدم الممانعة من الجهات ذات العلاقة.

وأضافت أن الصندوق أتم عملية الشراء عبر صفقة خاصة، بقيمة إجمالية بلغت 7.469 مليار ريال ، وبسعر شراء بلغ 41.60 ريال للسهم الواحد. وشهد سهم «أرامكو» تنفيذ صفقة خاصة بقيمة 12.14 مليون ريال، من خلال 500 ألف ريال، وتم التنفيذ عند سعر 24.29 ريال للسهم. وتم تنفيذ صفقة خاصة على سهم «أديس» بـ 5.32 مليون ريال بكمية بلغت 340 ألف سهم، بسعر 15.66

ريال للسهم. وشهد سهم «سال» تنفيذ صفقتين خاصتين بقيمة 40.80 مليون ريال، من خلال 233.158 ألف سهم، عند سعر 175 ريال. كما تم تنفيذ صفقة على سهم «العربي» بنحو 6.36 مليون ريال، من خلال 559.23 ألف سهم عند سعر 22.10 ريال. وشهد سهم «الأول» تنفيذ صفقة بقيمة 8.77 مليون ريال، من خلال 285.50 ألف سهم، عند سعر 30.74

17 مليار درهم مكاسب سوقية لأسهم أبوظبي بختام تعاملات الخميس



تباين أداء مؤشرات أسواق المال الإماراتية مع ختام تداولات الخميس، حيث تراجع سوق دبي المالي في حين سجل سوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً، وذلك عقب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة ربع نقطة مئوية، كما كان متوقعاً، مع الإشارة إلى توجه نحو المزيد من التيسير النقدي.

وفي السياق ذاته، أعلن مصرف الإمارات المركزي خفض سعر الفائدة الرئيسي على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس ليبلغ 4.15 % مقارنة بـ 4.40 % سابقاً.

ووفق بيانات التداول، تكبد سوق دبي المالي خسائر بلغت مليار درهم، بينما حقق سوق أبوظبي للأوراق المالية مكاسب بلغت 17 مليار درهم.

واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2.270 مليار درهم، توزعت على 32.168 ألف صفقة.

وفي سوق دبي المالي، تراجع المؤشر بنسبة 0.20 % ليغلق عند مستوى 5978 نقطة، وسط تداولات بلغت 199.679 مليون سهم بقيمة 773.752 مليون درهم. وجاء الضغط على المؤشر مع انخفاض أسهم تيريد بنسبة 1.97 %، وتعليم القابضة 2.27 %، وشعاع كابيتال 1.13 %، وسالك 0.31 %، وبنك السلام 0.91 %، وباركن 0.17 %.

وسجلت القيمة السوقية لأسهم دبي 1.006 تريليون درهم بختام تعاملات الخميس، مقابل 1.007 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، بخسائر بلغت 1 مليار درهم. أما في سوق أبوظبي للأوراق المالية، فقد ارتفع المؤشر بنسبة 0.60 % ليصل إلى مستوى 10099 نقطة، بتداول 294.771 مليون سهم بقيمة 1.496 مليار درهم. ودعم الأداء الإيجابي للمؤشر صعود

أسهم طيران أبوظبي بنسبة 0.72 %، وبنك أبوظبي التجاري 3.21 %، ومصرف أبوظبي الإسلامي 0.53 %، وأدنوك للتوزيع 1.33 %، وأدنوك للحفر 4.44 % . وسجلت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.120 تريليون درهم بختام تعاملات الخميس، مقابل 3.103 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، بمكاسب بلغت 17 مليار درهم.

بورصات خليجية

بورصة البحرين تغلق تعاملاتها
على تراجع هامشي

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الخميس على انخفاض، بضغط قطاعي المال والعقارات. ومع ختام تعاملات الأمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.1 % إلى مستوى 1923 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.484 مليون سهم بقيمة 325.613 ألف دينار، توزعت على 97 صفقة.

وتراجعت أسهم شركة الإثمار القابضة بنسبة 7.14 % لتغلق عند 0.026 دولار، كما انخفضت أسهم مجموعة جي إف إتش المالية بنسبة 1.36 % إلى 0.434 دولار.

وتراجعت أسهم خليجي بنك بنسبة 1.22 % لتصل إلى 0.081 دينار بحريني، وانخفضت أسهم بنك البحرين الوطني بنسبة 0.20 % لتغلق عند 0.496 دينار بحريني. وهبطت أسهم شركة عقارات السيف بنسبة 0.85 % مسجلة 0.117 دينار بحريني.

وأنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على انخفاض بضغط أسهم قطاعات المال والاتصالات والمواد الأساسية والصناعات والسلع الاستهلاكية الكمالية. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.39 % إلى مستوى 1925 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.432 مليون سهم بقيمة 715.218 ألف دينار، توزعت على 113 صفقة.

صفقات كبيرة على أسهم
إماراتية بـ 323.14 مليون درهم

عان للاستثمار القابضة بقيمة 4.36 مليون درهم على 1.1 مليون سهم بسعر 3.97 درهم للسهم، فضلاً عن صفقة أخرى على نفس الشركة بقيمة 15.5 مليون درهم توزعت على 3.9 مليون سهم بسعر 3.98 درهم للسهم.

وفي دبي، تم تنفيذ صفقة كبيرة على سهم مصرف عجمان بقيمة 21.6 مليون درهم توزعت على 15 مليون سهم بسعر 1.44 درهم للسهم.

شهدت أسواق المال الإماراتية خلال تعاملات الخميس، تنفيذ 22 صفقة كبيرة على أسهم 3 شركات بقيمة 323.14 مليون درهم، توزعت على 49.33 مليون سهم.

وتم تنفيذ 19 صفقة كبيرة على أسهم شركة الدار العقارية في سوق أبوظبي بقيمة 281.6 مليون درهم على عدد 29.3 مليون سهم، بسعر 9.6 درهم للسهم الواحد.

وشهد السوق أيضاً صفقة على سهم شركة

أسهم الصناعة والخدمات ترتفع
بمؤشر مسقط في ختام الأسبوع

المالي دون تغير عن مستواه بنهاية تعاملات الأربعاء، مع تباين أداء أسهمه تصدر سهم مسقط للتأمين الرابحين بنسبة 9.93 %، وتقدم سهم بنك عمان العربي على المتراجعين بنسبة 2.1 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 107.15 مليون ورقة مالية، مقابل 63.94 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 20.47 مليون ريال، مقارنةً بنحو 13.36 مليون ريال جلسة الأربعاء.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 29.18 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط بقيمة 4.73 مليون ريال.

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، مرتفعاً بنسبة 0.11 % بإقفاله عند النقطة 5,123.64 ، بمكاسب 5.58 نقطة، مقارنةً بمستوياته في جلسة الأربعاء.

ودعم المؤشر ارتفاع مؤشرات قطاعي الصناعة والخدمات؛ ليرتفع الأول 0.4 %؛ بدعم سهم المها للاستراميك بنسبة 2.99 %، وارتفع فولتامب للطاقة بنسبة 1.2 %.

وارتفع كذلك مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.03 %، مدفوعاً بارتفاع سهم الشرقية لتحتل المياه بنسبة 2.76 %، وارتفع إس إم إن باور القابضة بنسبة 1.76 %.

وعلى الجانب الآخر، استقر مؤشر القطاع

مؤشر بورصة مسقط ينهي الأسبوع باللون
الأخضر. . ومكاسب سوقية 201 مليون ريال

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملاته الأسبوعية، بارتفاع نسبته 0.82 %، بإقفاله عند مستوى 5123.64 نقطة، رابحاً 41.83 نقطة عن مستوياته بنهاية الأسبوع الماضي.

وجاء ارتفاع المؤشر الرئيسي خلال الأسبوع مدفوعاً بارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وفي صدارتها الخدمات بنسبة 0.9 %، وارتفع الصناعة بنسبة 0.49 %، وكان المالي أقلهم ارتفاعاً بنسبة 0.2 %.

وارتفعت القيمة السوقية للبورصة خلال الأسبوع بنسبة 0.67 %، إلى 30.143 مليار ريال، مقابل 29.942 مليار ريال في الأسبوع الماضي، بمكاسب سوقية 201.32 مليون ريال.

وتصدر سهم الغمانية للتغليف الرابحين خلال الأسبوع بنسبة 10.49 %، وصعد المها لتسويق المنتجات النفطية بنسبة 8.08 %، وارتفع العنقاء للطاقة بنسبة 6.48 %.

وعلى الجانب الآخر، تقدم ظفار للأغذية والاستثمار على المتراجعين خلال الأسبوع بنسبة 10 %، وتراجع المركز المالي بنسبة 8.7 %، وريسوت للأسمت بنسبة 7.61 %.

وارتفع حجم التداولات الإجمالي خلال الأسبوع بنسبة 1.39 %، إلى 388.91 مليون ورقة مالية، مقابل 383.56 مليون سهم في الأسبوع الماضي.

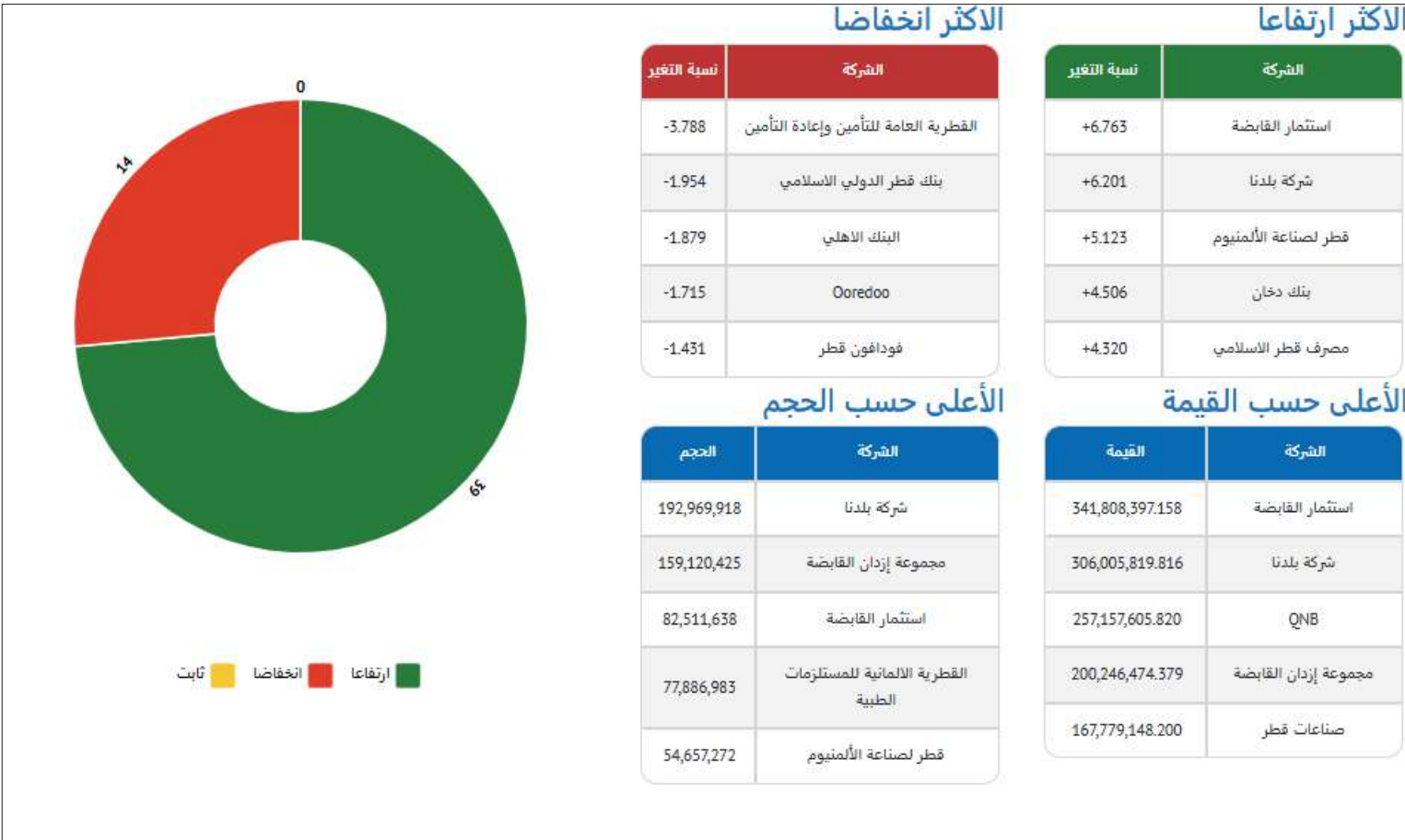
وتراجعت قيمة التداولات 2.7 %، إلى 79.78 مليون ريال، مقابل 81.99 مليون ريال في الأسبوع الماضي.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم الأنشط حجماً خلال الأسبوع بتداول 102.92 مليون سهم، فيما صدر أوكيو للاستكشاف والإنتاج النشاط قيمةً بنحو 16.5 مليون ريال.



بورصات خليجية

محصلة أسبوعية خضراء لبورصة قطر... مع تسجيل 14.02 مليار ريال مكاسب سوقية



سهماً في مقدمتها "القطرية للتأمين" بـ 3.79 % وجاء سهم "بلدنا" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 192.97 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "استثمار القابضة" بقيمة 341.81 مليون ريال. وشهدت تعاملات الأسبوع الحالي للبورصة القطرية دخول مراجعة فوتسي راسل النصف سنوية تدخل حيز التنفيذ بإغلاق تعاملات الأمس، والتي تضمنت فيما يخص الشركات القطرية انضمام شركة الاستثمار القابضة إلى قائمة الشركات المتوسطة والمؤشر القياسي العالمي. وشمل أيضاً قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال اجتماعه يوم الأربعاء، تخفيض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس 0.25 %، لأول مرة منذ 9 أشهر، لتصبح تتراوح بين 4 % و 4.25 %.

وأعقب ذلك قرار مصرف قطر المركزي بخفض سعر الأساس على تسهيلات الإيداع الليلة واحدة بـ 25 نقطة أساس ليصبح 4.35 %، وعلى الإقراض ليكون 4.85 %، وعلى إعادة الشراء ليستقر عند 4.6 %.

سجلت بورصة قطر محصلة أسبوعية خضراء خلال تعاملات الأسبوع الحالي، مع تسجيل 14.02 مليار ريال مكاسب بالقيمة السوقية. وارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 1.94 % بما يعادل 214.73 نقطة، ليغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند النقطة 11307.85، عن مستوى الأسبوع الماضي المنتهي في 11 سبتمبر 2025. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 676.61 مليار ريال، مقابل 662.59 مليار ريال بختام الأسبوع الماضي، بارتفاع 2.12 %.

وشهد الأسبوع نمو 6 قطاعات على رأسها البنوك والخدمات المالية بـ 3.29 %، بينما تراجع قطاع الاتصالات وحيداً بـ 1.64 %.

وبلغت قيمة التداول الأسبوعية نحو 2.91 مليار ريال، وزعت على 1.05 مليار سهم، بتنفيذ 121.62 ألف صفقة. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 39 سهماً على رأسها "استثمار القابضة" بـ 6.76 % وانخفض 14

أغلقت بورصة قطر تعاملات الخميس مرتفعة؛ تزامناً مع تنفيذ المراجعة النصف سنوية لفوتسي راسل.

صعد المؤشر العام بنسبة 0.73 % ليصل إلى النقطة 11307.85، رابعاً 81.82 نقطة عن مستوى الأربعاء. يُشار إلى أن مراجعة فوتسي راسل النصف سنوية دخلت حيز التنفيذ بإغلاق تعاملات الخميس، والتي تضمنت فيما يخص الشركات القطرية انضمام شركة الاستثمار القابضة إلى قائمة الشركات المتوسطة والمؤشر القياسي العالمي.

كما قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال اجتماعه الأربعاء، تخفيض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس 0.25 %، لأول مرة منذ 9 أشهر، لتصبح تتراوح بين 4 % و 4.25 %.

وأعقب ذلك قرار مصرف قطر المركزي بخفض سعر الأساس على تسهيلات الإيداع الليلة واحدة بـ 25 نقطة أساس ليصبح 4.35 %، وعلى الإقراض ليكون 4.85 %، وعلى إعادة الشراء ليستقر عند 4.6 %.

ودعم أداء الجلسة نمو 3 قطاعات يتقدمها البنوك والخدمات المالية بواقع 1.23 %، بينما تراجع 4 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 1.41 %.

وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 1.09 مليار ريال، مقابل 587.64 مليون ريال الأربعاء، وبلغت أحجام التداول 300.24 مليون سهم، مقارنة بـ 243.66 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 24.06 ألف صفقة مقابل 30.65 ألف صفقة في جلسة الأربعاء.

يُشار إلى أن السيولة الإجمالية للبورصة القطرية البالغة 1.09 مليار ريال، تضمنت تنفيذ 4 عمليات خاصة بقيمة تداول بلغت 125.38 مليون ريال.

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «بنك دخان» الارتفاعات بـ 4.36 %، بينما جاء «الدولي» على رأس التراجعات بـ 2.65 %، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم «استثمار القابضة» في مقدمة نشاط التداولات بحجم 35.67 مليون سهم، وسيولة بـ 150.21 مليون ريال.

بورصات عالمية

نيكي الياباني يصعد مدعوماً بأسهم التكنولوجيا



ارتفع المؤشر نيكى للأسهم اليابانية إلى مستوى قياسي خلال الخميس بقيادة أسهم التكنولوجيا الصاعدة، لكن المكاسب كانت محدودة بعد أحدث ارتفاع للين مما أثر على شركات التصدير.

وصعد نيكى 0.3 % إلى 44938.40 نقطة في التعاملات المبكرة، ولأمس لفترة وجيزة مستوى 45055.99 متجاوزاً المستوى القياسي السابق الذي سجله هذا الأسبوع.

وانخفض المؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.1 %.

من بين أكبر الراحين بالنسبة المئوية على المؤشر نيكى سهم شركة ريسوناك هولدنجز بقفزة 8.7 %، يليه سهم شركة سكرين هولدنجز وتقدم 4.8 %.

أما أكبر الخاسرين فكان سهم طوكيو للطاقة الكهربائية الذي انخفض 4.4 %، يليه سهم طوكيو للغاز وتراجع 4.1 %.

بورصات عالمية

سماسرة الصين يتهافتون لبيع ديونهم مع ارتفاع أسعار الأسهم



تصدر شركات الوساطة الصينية الديون بمعدلات قياسية، مستفيدة من انخفاض تكاليف التمويل وتستعد لمزيد من المستثمرين الراغبين في الاقتراض لتعزيز العائدات نتيجة لارتفاع أسهم البلاد بمقدار 1.5 تريليون دولار.

بلغت مبيعات السندات من قبل شركات الأوراق المالية المحلية 209.4 مليار يوان (29.4 مليار دولار) في أغسطس، وهو أعلى إجمالي شهري منذ أن بدأت بلومبرج في تتبع البيانات في عام 2004. وأصدرت الشركات ديوناً أخرى بقيمة 129.9 مليار يوان حتى الآن في سبتمبر، أي ما يقرب من 170% أكثر من مبيعات الشهر بأكمله في العام السابق.

يأتي هذا التهافت على الديون في ظل ارتفاع سوق الأسهم الصينية مدفوعاً بالسيولة، حيث يُعزز المستثمرون استئانة الشركات باستخدام قروض الهامش من شركات الوساطة. ومع استمرار التوقعات الإيجابية، على خلفية ازدياد مشتريات التجزئة وجهود الصين لمكافحة التراجع المالي للحد من فائض الطاقة الإنتاجية والمنافسة المفرطة، توقع محللون أن المزيد من إصدارات السندات قد تكون في الطريق لشركات الوساطة.

قال كاو هايفنغ، محلل الشؤون المالية الصينية لدى يو بي إس للأوراق المالية: «تستعد شركات الوساطة بنشاط لتلبية احتياجات الأعمال المستقبلية، مما يوفر سيولة وفيرة للمستثمرين». ويتوقع كاو أيضاً أن تخفف الصين القيود المفروضة على تداول المشتقات المالية في ظل زخم السوق، مضيفاً أن هذا يتطلب أيضاً استخداماً مكثفاً لرأس المال في شركات الأوراق المالية.

وارتفع رصيد مشتريات الهامش المستحق بأكثر من 20% منذ بداية أغسطس إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 2.38 تريليون يوان هذا الأسبوع، متجاوزاً أعلى مستوى سجله في عام 2015، عندما كانت الأسهم أيضاً في اتجاه صعودي.

ارتفع مؤشر بلومبرج لشركات الوساطة المدرجة محلياً بأكثر من 11% في أغسطس، قبل أن يقلص المكاسب في هذا الشهر.

قال كاو من بنك يو بي إس إن متوسط نسب رأس مال شركات الأوراق المالية الصينية لا يزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية ومستويات التحذير. كما أن نسبة الرفع المالي في القطاع - التي تبلغ حوالي 4 أضعاف مقارنة بعشرة أضعاف لدى نظرائها العالميين - لا تزال منخفضة نسبياً. وأضاف أن ذلك يمنحها مجالاً أكبر لتمويل السندات.

قال سو إنمين، المحلل في شركة تشونغغاي للأوراق المالية: «من المرجح أن يستمر إقبال شركات الوساطة على مبيعات السندات حتى الربع الرابع، مع أن وتيرة هذا الإقبال ستعتمد على عوامل تشمل التقلبات قصيرة الأجل في أسعار السوق».

تتمتع شركات الوساطة حالياً بتكاليف تمويل ديون أقل، إذ تحافظ الصين على بيئة سيولة مرنة نسبياً لإنعاش اقتصادها. وبلغ متوسط عائد سندات 1.82% في الربع الثالث، وهو أدنى مستوى مسجل، وفقاً لحسابات بلومبرج.

وقالت شارني وونغ، المحللة في بلومبرج إنتلجنس: «تستغل شركات الوساطة تمويل السندات الأرخص، مع استخدام العائدات لإعادة تمويل ديونها المستحقة ودعم النمو في الأعمال كثيفة رأس المال مثل تمويل الهامش». عادت الروح المعنوية إلى الصين مع انحسار التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وتحول المستثمرين إلى الأسهم وسط رهانات على خطوات حكومية لدعم الاقتصاد. مع ذلك، شكك بعض المحللين في استمرارية هذا الارتفاع، مشيرين إلى ضعف المؤشرات الفنية وارتفاع مستويات التمويل بالهامش.

ارتفاع العقود الآجلة للأسهم الأمريكية بعد خفض أسعار الفائدة

الفيدرالي. وبينما نفذ البنك المركزي التخفيض، أكد المسؤولون أن السياسة المستقبلية ستقرر «اجتماعاً تلو الآخر»، وحذروا من أنه «لا يوجد مسار خالٍ من المخاطر». ومع ذلك، يتوقع صانعو السياسات الآن خفضين إضافيين بمقدار ربع نقطة هذا العام، بزيادة نقطة واحدة عن المتوقع في يونيو.

قال أندرو جاكسون، رئيس استراتيجية الأسهم اليابانية في أورتوس أديفازرز: «ستستمر الأمور كالمعتاد». سيواصل السوق «ملاحقة الصعود في قطاعي التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مع جني أرباح ضئيل للغاية من اجتماع الاحتياطي الفيدرالي، على الرغم من أن معظم المؤشرات عند أو قريبة من أعلى مستوياتها القياسية».

خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة المرجعي بمقدار ربع نقطة مئوية، وقرر إجراء خفضين آخرين هذا العام، بعد أشهر من الضغط المكثف من البيت الأبيض لخفض تكاليف الاقتراض. وصوّتت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية بأغلبية 11 صوتاً مقابل صوت واحد لخفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى نطاق يتراوح بين 4% و4.25%.

ارتفعت العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأمريكية، مما يشير إلى تجدد الثقة بعد خفض أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي، حتى مع استمرار التساؤلات حول وتيرة تخفيف السياسة في المستقبل.

ارتفعت عقود مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 0.4%، بينما ارتفعت عقود مؤشر ناسداك 100 بنسبة 0.6%، بعد أن سجلت المؤشرات الأساسية انخفاضات طفيفة عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي. واستعادت سندات الخزنة بعض خسائرها، بينما ارتفع مؤشر الدولار لليوم الثاني على التوالي، حيث وصف رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول هذه الخطوة بأنها «تخفيض في إدارة المخاطر». شهدت الأسهم الأوروبية افتتاحاً قوياً، بينما من المقرر أن يكشف بنك إنجلترا عن قراره بشأن السياسة النقدية يوم الخميس. وتراجعت الأسهم الآسيوية. وارتفعت سندات نيوزيلندا، وانخفضت العملة المحلية بعد بيانات اقتصادية أضعف، مما عزز التكهات بخفض كبير في أسعار الفائدة.

ارتفع مؤشر الأسهم العالمية إلى مستوى قياسي هذا الأسبوع، حيث توقع المستثمرون خفضاً بمقدار 25 نقطة أساس قبل اجتماع الاحتياطي



بورصات عالمية

سوق أبوظبي يوقع مذكرة تفاهم مع بورصة هونغ كونغ لتعزيز الترابط بين الأسواق



مزدهر ومستدام».

تسهيل تدفقات رؤوس الأموال

ومن جانبها قالت بوني واي تشان الرئيس التنفيذي لبورصة هونغ كونغ للتبادل والمقاصة المحدودة: «تمثل هذه الخطوة نقلة مهمة نحو تعزيز الاتصال بين الأسواق عبر الحدود وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال بين هونغ كونغ والشرق الأوسط، ومن خلال تعاوننا الوثيق مع سوق أبوظبي نهدف إلى فتح آفاق استثمارية جديدة، وتعزيز البنية التحتية للأسواق، وتلبية الاحتياجات المتطورة للمصدرين والمستثمرين على مستوى العالم، هدفنا هو الإسهام في بناء مشهد مالي ديناميكي ومرن يخدم المنطقتين ويدعم النمو المستدام لأسواق رأس المال العالمية».

ويفتح هذا التعاون الاستراتيجي مسارات جديدة أمام الشركات المصدرة والمستثمرين، ويوسع فرص الوصول إلى أدوات مالية متنوعة، ويعزز المرونة، ما يؤكد التزام سوق أبوظبي وبورصة هونغ كونغ بالابتكار، وانسيابية تدفقات رأس المال، وحماية المستثمرين، وتعزيز الروابط بين المراكز المالية العالمية.

المزدوج، والتمويل عبر الحدود، وآليات تسهيل الاستثمار، إلى جانب دراسة التعاون في صناديق المؤشرات المتداولة، والتطوير المشترك لمنتجات ومؤشرات متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بهدف تعزيز الترابط بين الأسواق وتوسيع آفاق الاستثمار أمام المستثمرين العالميين.

التكامل مع الأسواق العالمية

وقال عبد الله سالم النعيمي الرئيس التنفيذي لمجموعة سوق أبوظبي للأوراق المالية: «تعكس مذكرة التفاهم مع بورصة هونغ كونغ متانة العلاقات بين أبوظبي وهونغ كونغ وتمثل خطوة مهمة في مسيرة تكامل سوق أبوظبي مع الأسواق العالمية، ومن خلال تعزيز الإدراجات المتبادلة، وتطوير منتجات مبتكرة مثل صناديق المؤشرات والمؤشرات المالية، وخلق قنوات عملية للوصول إلى الأسواق المالية المتعددة، سوف نتمكن من توسيع نطاق الفرص الاستثمارية وتعزيز مستويات السيولة، وتدعم هذه الشراكة توطيد الحضور العالمي للسوق ضمن مساعيه لترسيخ مكانة أبوظبي كمركز مالي ديناميكي

وقّع سوق أبوظبي للأوراق المالية، الخميس، مذكرة تفاهم مع بورصة هونغ كونغ للتبادل والمقاصة المحدودة بهدف تعزيز التعاون وتوسيع آفاق الشراكة بين أسواق رأس المال في دولة الإمارات وهونغ كونغ، وتبني هذه المذكرة على العلاقة الممتدة بين السوقيين منذ توقيع أول مذكرة تفاهم بينهما في مارس 2007، وجرى توقيع المذكرة في هونغ كونغ خلال منتدى إنفستوبيا العالمي - هونغ كونغ.

تهدف مذكرة التفاهم إلى توسيع الحضور الدولي لسوق أبوظبي وتعزيز الاتصال بالأسواق العالمية من خلال تسهيل النفاذ المتبادل للأسواق ودعم تطوير منتجات وخدمات مشتركة تلبي احتياجات المستثمرين المتغيرة، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود السوق المستمرة لتعزيز علاقاته مع الأسواق العالمية.

ويموجب مذكرة التفاهم سيعمل السوقيان الماليان على رفع مستوى الوعي بفرص الاستثمار في أسواق كل منهما عبر تنظيم فعاليات مشتركة تشمل جولات ترويجية وندوات وبرامج تدريبية وأنشطة للتثقيف المالي للمستثمرين. كما سيستكشف الطرفان فرص الإدراج

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

الاسم المختصر للتشعير المرجدة	إفلاتر (دك)	السعر اليومي (فلس)	التغير اليومي (%)	القيمة المذكورة (الف دك)	القيمة المذكورة (الف درهم)	عدد دوران السهم منذ بداية عام	عقد التوزيعات التقنية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة المذكورة (مليون دك)	إفلاتر خلال أسبوع (دك)	الاسم الطلي
▲ وطني	1.091	7.0	0.6%	8,771	8,044	11%	3.2%	15.3	9,538.4	1.089	0.800
▶ خليج ب	0.350	1.0	0%	3,251	9,246	42%	2.9%	25.0	1,397.4	0.361	0.270
= تجاري	0.609	0.0	0%	0	0	0%	6.3%	8.6	1,334.5	0.852	0.455
▼ هلي	0.290	-3.0	-1%	3,915	13,469	23%	3.4%	13.8	759.2	0.314	0.248
▼ الدولي	0.269	-1.0	0%	1,118	4,147	119%	1.7%	18.6	481.1	0.296	0.164
▲ رفكان	0.240	1.0	0%	2,184	9,103	25%	2.5%	19.9	913.5	0.289	0.168
▼ بيتك	0.796	-2.0	0%	11,870	14,895	12%	1.5%	24.4	14,707.8	0.816	0.644
▲ بنك بوبيان	0.698	3.0	0%	1,657	2,377	11%	1.4%	30.9	3,078.8	0.729	0.485
▼ بنك وربة	0.285	-5.0	-2%	8,992	31,489	90%	0.0%	38.0	1,282.0	0.301	0.166
البنوك			3.9%	41,758	92,769		2.7%	19.9	1.69	33,493	
▼ سرنجي	0.088	-0.5	-1%	195	2,199	277%	0.0%	NM	17.7	0.099	0.036
= ترويلو	0.599	0.0	0%	0	0	2%	6.4%	11.2	108.3	0.834	0.456
▲ مباسكو	1.370	21.0	2%	1	1	1%	5.0%	8.4	132.9	1.463	0.812
بيت الطاقة	0.312	7.0	2%	470	1,526	1037%	0.0%	NM	14.1	0.350	0.095
= بار	0.172	0.0	0%	15	90	50%	0.0%	11.3	43.6	0.184	0.130
الطاقة			1.6%	682	3,815		5.7%	11.2	1.92	317	
▼ كسبك ك	0.695	-5.0	-1%	56	81	16%	5.8%	20.1	45.2	0.740	0.495
▶ بوبيان ب	0.639	1.0	0%	245	385	32%	6.2%	12.9	341.8	0.720	0.610
= لكونت	1.485	0.0	0%	1	1	0%	4.7%	19.9	149.8	2.850	0.789
مواد أساسية			4.4%	303	467		5.8%	19.9	2.85	537	
▲ التخصصية	0.157	2.0	1%	174	1,110	157%	1.2%	16.5	31.5	0.189	0.089
▲ سمنت	0.347	7.0	2%	50	148	8%	1.7%	65.9	247.4	0.382	0.184
▼ فبالات	2.142	-48.0	-2%	1,780	823	25%	3.2%	23.3	445.9	2.360	1.500
▼ سفن	0.853	-7.0	-1%	747	872	65%	4.1%	16.1	153.7	0.937	0.729
بورتلاند	0.760	15.0	2%	93	122	8%	6.6%	22.4	76.2	0.844	0.727
▲ ريفية	0.320	2.0	1%	24	75	72%	3.7%	42.3	31.8	0.427	0.159
▼ معادن	0.169	-2.0	-1%	68	403	92%	0.0%	NM	15.2	0.233	0.068
▲ سيكو	0.095	2.7	3%	648	6,890	304%	0.0%	12.2	31.3	0.109	0.054
لوطنية للبناء	0.210	0.0	0%	8	40	3%	4.7%	16.6	75.4	0.294	0.160
▼ لمعدات	0.081	-0.3	0%	156	1,911	480%	0.0%	NM	6.5	0.090	0.042
استهلاكية	0.105	-1.0	-1%	296	2,810	257%	0.0%	26.2	31.5	0.128	0.090
جبلتي	0.156	3.0	2%	5,804	37,063	81%	6.1%	NM	398.2	0.289	0.132
= تنظيف	0.103	0.0	0%	435	4,291	194%	0.0%	20.3	25.7	0.110	0.045
▼ لارطة	0.065	-0.6	-1%	176	2,685	106%	0.0%	NM	17.9	0.069	0.044
▼ للمعامل	0.339	-2.0	-1%	2	7	13%	4.3%	11.8	46.3	0.370	0.276
ميون سوفت	2.518	-20.0	-1%	879	347	59%	13.8%	8.9	339.3	2.809	2.332
متيزات	0.229	-18.0	-7%	1	2	3%	0.0%	NM	9.2	0.292	0.078

إدارة الأصول | الاستثمارات المصرفية | الوساطة المالية



قرار الفيدرالي الأمريكي: قراءة في الدوافع والتوقعات المستقبلية

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى



في خطوة اقتصادية حاسمة، أقدم مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اجتماعه الأخير على خفض معدل الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح في نطاق يتراوح بين 4.00% و 4.25%. يأتي هذا القرار في سياق اقتصادي معقد يتسم بتراجع ملحوظ في مؤشرات سوق العمل، حيث شهد نمو الوظائف تباطؤًا وارتفع معدل البطالة بشكل طفيف، بينما لا تزال معدلات التضخم تحوم عند مستويات مرتفعة نسبيًا. يهدف هذا المقال إلى تحليل الدوافع الكامنة وراء هذا القرار، واستكشاف التوقعات المستقبلية للسياسة النقدية الأمريكية، مع التركيز على النهج الوقائي الذي يتبناه الفيدرالي في إدارة المخاطر الاقتصادية.

الدوافع وراء قرار خفض الفائدة

لم يكن قرار الفيدرالي بخفض معدل الفائدة مجرد استجابة مباشرة لتغيرات طفيفة في التوقعات الاقتصادية، بل يمثل نهجًا استباقيًا لإدارة المخاطر المحتملة. على الرغم من أن التوقعات الاقتصادية الرسمية للفيدرالي لم تشهد تغيرًا جوهريًا منذ تحديث يونيو الماضي، باستثناء تعديل طفيف في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025 من 1.4% إلى 1.6%، فإن المؤسسة النقدية اعتمدت استراتيجية وقائية. هذه الخطوة لا تُقرأ باعتبارها انعكاسًا مباشرًا لتحسن الظروف الاقتصادية، بل هي استجابة استباقية لاحتمالات مزيد من التدهور في سوق العمل. وقد أكد رئيس المجلس جيروم باول خلال مؤتمره الصحفي أن المخاطر على جانب التوظيف قد ازدادت، مما استدعى التحرك نحو سياسة نقدية أكثر حيادية. هذا التصريح يسلط الضوء على الأولوية التي يوليها الفيدرالي للحفاظ على استقرار سوق العمل، حتى في ظل استمرار تحديات التضخم. إن التباطؤ في نمو الوظائف والارتفاع الطفيف في معدل البطالة يشيران إلى أن سوق العمل قد بدأ يفقد بعضًا من زخمه السابق، مما يثير مخاوف من ركود محتمل إذا لم يتم اتخاذ إجراءات داعمة.

التوقعات المستقبلية للسياسة النقدية

أدرج الفيدرالي في مساره المستقبلي خفضين إضافيين للفائدة خلال ما تبقى من عام 2025، على أن يتبع ذلك خفض تدريجي بمعدل مرة واحدة سنويًا في عامي 2026 و 2027. هذه التوقعات تعكس رؤية مزدوجة ومعقدة للوضع الاقتصادي. فمن جهة، هناك حاجة واضحة لدعم النشاط الاقتصادي وتجنب الانكماش، خاصة مع تزايد المخاطر في سوق العمل. ومن جهة أخرى، يقر الفيدرالي بأن معدلات التضخم قد تستعيد زخمها في مطلع عام 2026، مما قد يستدعي وقفة محتملة في دورة التيسير النقدي.

هذا التوازن الدقيق بين دعم النمو والتحكم في التضخم يوضح مدى تعقيد البيئة الاقتصادية الحالية. فبينما يسعى الفيدرالي إلى توفير حماية استباقية ضد احتمالات ركود سوق العمل، فإنه يترك لنفسه مساحة من المرونة للتعامل مع مسار التضخم لاحقًا.

تأثير الرسوم الجمركية والتضخم

فيما يتعلق بتأثير الرسوم الجمركية على التضخم، اعتبر جيروم باول أن آثارها مرجحة لأن تكون قصيرة الأجل. هذا التصريح يعزز القراءة القائلة إن الفيدرالي يوازن بدقة بين الضغوط الآتية والتوقعات طويلة الأمد. فبينما يمكن أن تساهم الرسوم الجمركية في ارتفاع الأسعار على المدى القصير، فإن تأثيرها على التضخم الكلي والمستدام قد يكون محدودًا، مما يسمح للفيدرالي بالتركيز على العوامل الهيكلية الأخرى التي تؤثر على التضخم وسوق العمل.

تأثير القرار على الأسواق المالية والسياسة النقدية العالمية

لم يقتصر تأثير قرار الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة على الاقتصاد المحلي فحسب، بل امتد ليشمل الأسواق المالية العالمية والسياسات النقدية

للبنوك المركزية الأخرى. ففي الأسواق المالية، غالبًا ما يؤدي خفض الفائدة إلى زيادة شهية المستثمرين للمخاطرة، مما قد يدفع أسعار الأسهم للارتفاع ويقلل من جاذبية السندات الحكومية. كما يمكن أن يؤثر على أسعار صرف العملات، حيث يميل الدولار الأمريكي إلى الضعف مقابل العملات الرئيسية الأخرى في بيئة أسعار فائدة منخفضة، مما يجعل الصادرات الأمريكية أكثر تنافسية ويزيد من تكلفة الواردات.

على صعيد السياسة النقدية العالمية، يمكن أن يضع قرار الفيدرالي ضغوطًا على البنوك المركزية الأخرى، خاصة تلك التي ترتبط اقتصاداتها ارتباطًا وثيقًا بالولايات المتحدة. فإذا كانت البنوك المركزية الأخرى تسعى للحفاظ على استقرار عملاتها أو دعم اقتصاداتها، فقد تجد نفسها مضطرة إلى محاكاة خطوة الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة للحفاظ على الفارق في العائدات وتجنب تدفقات رأس المال الكبيرة. هذا التنسيق غير المباشر في السياسات النقدية يمكن أن يؤدي إلى دورة عالمية من التيسير النقدي، مما قد يدعم النمو الاقتصادي العالمي، ولكنه قد يثير أيضًا مخاوف بشأن التضخم المستقبلي أو فقاعات الأصول في بعض الأسواق.

الخلاصة

يمثل قرار الفيدرالي الأمريكي الأخير بخفض معدل الفائدة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية إدارة المخاطر، أكثر منه انعكاسًا لتحسن الظروف الاقتصادية. يهدف هذا القرار إلى توفير مظلة حماية استباقية ضد احتمالات ركود سوق العمل، مع الحفاظ على مرونة كافية للتعامل مع مسار التضخم في المستقبل. هذه الاستراتيجية توضح الطبيعة التوازنية التي باتت تحكم السياسة النقدية الأمريكية في المرحلة الراهنة، حيث تتقاطع أهداف دعم النمو مع مقتضيات استقرار الأسعار ضمن بيئة اقتصادية شديدة التعقيد. إن قدرة الفيدرالي على الموازنة بين هذه الأهداف المتعارضة ستكون حاسمة في تحديد المسار الاقتصادي للولايات المتحدة.



الذهب بين قرارات الفيدرالي الأمريكي والتحولت الجيوسياسية: إلى أين يتجه المعدن النفيس؟

بقلم - ليما راشد الملا



سجلت الأسواق العالمية في الأسابيع الأخيرة تقلبات لافتة عقب إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن خفض جديد في أسعار الفائدة، وهو القرار الذي أعاد خلط الأوراق أمام المستثمرين وصنّاع السياسات. ففي اللحظات الأولى، ارتفع الذهب إلى مستوى قياسي بلغ 3,707.57 دولار للأونصة، قبل أن يتراجع سريعاً إلى حدود 3,660 دولار مع تعافي مؤشر الدولار الأمريكي. هذا التباين الحاد بين الصعود والهبوط يؤكد هشاشة المزاج الاستثماري، لكنه في الوقت نفسه يكشف أن الاتجاه الطويل الأمد للذهب يبقى في منحنى تصاعدي، مدعوماً بجملة من العوامل الأساسية.

شرائي"، ما دفع المستثمرين إلى جني الأرباح عقب إعلان الفيدرالي. إلا أن هذه التراجعات تبدو أقرب إلى "استراحة صحية" في مسار صاعد طويل الأجل، وليست بداية لانعكاس سلبي كبير.

آفاق مستقبلية وتحولات عالمية

تشير معظم التقديرات إلى احتمال وصول سعر الذهب إلى حدود 4,000 دولار للأونصة بحلول منتصف عام 2026، نتيجة استمرار الطلب الرسمي من البنوك المركزية وتزايد حدة الاضطرابات الجيوسياسية. ويُتوقع أن يسهم هذا الارتفاع في إعادة تشكيل هيكل الاحتياطيات النقدية العالمية، من خلال تعزيز موقع الذهب كأصل استراتيجي موازٍ للدولار.

وفي هذا السياق، ستجد الاقتصادات الناشئة نفسها أمام واقع جديد يتسم بانحسار تدريجي في هيمنة العملة الأمريكية، مقابل تصاعد دور الذهب كخيار احتياطي رئيسي ضمن المحافظ النقدية الرسمية. ومع تراجع مستويات الثقة في فعالية السياسات النقدية التقليدية، نجد الذهب كـ "عملة صامتة" عابرة للحدود والسياسات، قادرة على إرساء توازن أوفر في النظام المالي الدولي، ودعم مسار تنويع الأصول الاحتياطية على المديين المتوسط والطويل.

المحصلة النهائية

لم يعد الذهب يُنظر إليه كسلعة عادية أو مجرد مخزن تقليدي للقيمة، بل تحوّل إلى مؤشر دقيق يشير إلى مسار التحولات في النظام الاقتصادي العالمي. صحيح أن قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة شكّل الشرارة التي أعادت المعدن الأصفر إلى صدارة المشهد، غير أن العوامل الأكثر عمقاً تتمثل في تراجع الثقة بالدولار، وتصاعد حدة المخاطر الجيوسياسية، وتنامي توجه الدول إلى البحث عن أدوات فعالة لتقليل المخاطر الناجمة عن التضخم وضعف العملات.

لا يزال التساؤل مطروحاً: هل سيكون العالم على أعتاب ولادة نظام نقدي عالمي أكثر تنوعاً يقوم على توازن بين الدولار والذهب وربما عملات أخرى؟ الإجابة لا تزال غير محسومة، لكن المؤكد أن الذهب يواصل تقدمه كـ "الحَكَم الصامت" في زمن التحولات الكبرى.

احتياطياتها بعيداً عن العملة الأمريكية.

2 - التوترات الجيوسياسية: من الحرب التجارية المستمرة بين القوى الكبرى إلى الصراعات الإقليمية، هذا الأمر يزيد الطلب على الأصول الآمنة.

3 - الطلب الرسمي: مشتريات البنوك المركزية من الذهب بلغت مستويات قياسية هذا العام، وهو ما يدعم الاتجاه الصاعد للأسعار.

4 - فقدان الثقة بالدور الاحتكاري للدولار: تراجع الإيمان بقدرة العملة الأمريكية على الاستمرار كملاد عالمي أوحده يفتح الباب أمام الذهب كخيار استراتيجي. هذه العوامل مجتمعة تطرح سؤالاً جوهرياً: هل نحن أمام بداية نهاية "الهيمنة المطلقة" للدولار على النظام المالي العالمي؟

سلوك المستثمرين وتصحيح الأسعار

الارتفاع الحاد للذهب بنحو 40% منذ بداية العام يتجاوز أداء مؤشرات كبرى مثل S&P 500، الأمر الذي أدى إلى أن يكون عرضة لتصحيحات فنية. المؤشرات التقنية، ومنها مؤشر القوة النسبية على مدى 14 يومًا، أظهرت وصول الذهب إلى منطقة "تشبع

الذهب ومعادلة الفائدة والدولار

من المعروف أن الذهب يكتسب جاذبية إضافية عندما تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة، إذ يقلّ العائد على السندات والأصول الأخرى، فتتراجع "تكلفة الفرصة" للاحتفاظ بالمعدن الذي لا يدر فائدة. قرار الفيدرالي الأمريكي، رغم أنه جاء متوقعًا، زاد من الطلب على الذهب كملاد آمن، خاصة بعد الضغوط السياسية المستمرة من البيت الأبيض لتخفيف تكاليف الاقتراض. ومع ذلك، فإن تصريحات جيروم باول، رئيس الفيدرالي، التي بدت أقل ميلاً للتيسير مقارنة بخطابه السابق في جاكسون هول، منحت الدولار دفعة قوية وأعادت بعض التوازن المؤقت إلى السوق. لكن السؤال الأهم يبقى: إلى أي مدى يستطيع الدولار الحفاظ على زخمه في ظل بيئة مالية عالمية تبحث عن بدائل استراتيجية له؟

العوامل الهيكلية الداعمة للذهب

1 - ضعف الثقة بالدولار: العديد من البنوك المركزية، خصوصاً في آسيا والشرق الأوسط، تواصل تنويع



استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2025

أليس من الأجدى السعي والعمل على زيادة عدد الشركات أولاً لتصل إلى 200 شركة على أقل تقدير، وطرح المزيد من الأدوات الاستثمارية لتشكيل عمق للسوق، حتى تكون هناك جدوى لزيادة ساعات التداول.

وراكدة ومعدل دورانها ضعيف جداً، وأخرى خاسرة، وشريحة ثالثة خارج إطار الأداء الجيد ولا توزع أرباح منذ سنوات، فضلاً عن غياب الأدوات الاستثمارية والمشتقات، ما يجعل التساؤل مستحق.

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان سبتمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "زيادة ومد وقت جلسة التداول الرسمي".

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل محدودية قائمة الشركات المدرجة والتي تبلغ نحو 140 شركة تقريباً، ومنها شرائح خاملة

السؤال

هل تؤيد زيادة عدد ساعات التداول في البورصة في ظل غياب المشتقات وقلة الأدوات ومحدودية عدد الشركات؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تعزيزاً لدوره الريادي في دعم الطلبة والشباب

بيت التمويل الكويتي يشارك في اللقاء
التنويري للطلبة المستجدين في «التطبيقي»

الدكتور د. حسن الفجام في جناح البنك

قدم تعريفاً شاملاً بخدماته ومنتجاته
المصرفية المخصصة للشباب

جناح البنك

د. حسن الفجام ومسؤولي التطبيقي مستمعين الى عبدالله السيف المدير التنفيذي
لمركز خدمات العلاقات العامة والتواصل الاجتماعي في بيت التمويل

مواصلة لريادته بالمسؤولية الاجتماعية ودعمه للطلبة والمسيرة التعليمية، شارك بيت التمويل الكويتي في اللقاء التنويري للطلبة المستجدين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والذي أقيم بأرض المعارض على مدار يومين، بحضور المدير العام للهيئة د. حسن الفجام وعدد من المسؤولين من الجانبين.

وتأتي هذه المشاركة تأكيداً على اهتمام بيت التمويل الكويتي بفئة الشباب، وحرصه على دعم الأنشطة التعليمية التي تسهم في تمكين الطلبة في مختلف مراحلهم الدراسية.

وخلال اللقاء، قدم بيت التمويل الكويتي تعريفاً شاملاً بخدماته ومنتجاته وحلوله المصرفية المبتكرة المخصصة للشباب، وعلى رأسها برنامج «حسابي» الذي صُمم خصيصاً لتلبية احتياجات الطلبة وتوفير تجربة مصرفية متميزة لهم.

كما شهد جناح البنك تفاعلاً كبيراً من الطلبة، حيث تواجد فريق متخصص من الموظفين للإجابة عن استفساراتهم وتقديم شرح واف حول الخدمات المصرفية المصممة لهذه الشريحة الحيوية.

ويحرص بيت التمويل الكويتي على المشاركة الفاعلة في مثل هذه الفعاليات التي تهدف إلى دعم الطلبة في بداية مشوارهم الأكاديمي، وتزويدهم بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات مالية مدروسة.

ويُعد بيت التمويل الكويتي من أكبر الداعمين للطلبة والشباب في الكويت، حيث يواصل تنظيم والمشاركة في العديد من المبادرات والفعاليات التي تحثفي بإنجازات الطلبة، وتدعم مشاريع تخرجهم، وتبرز مواهبهم وابتكاراتهم العلمية. كما يرتبط بيت التمويل الكويتي بشراكات استراتيجية مع العديد من الجامعات والكليات، ويشارك في الندوات وورش العمل والمحاضرات التي تسهم في

تطوير الأداء العلمي والمهني للطلبة والخريجين. حسابي

ويوفر بيت التمويل الكويتي برنامج «حسابي» للشباب الذي يقدم أفضل المزايا والخدمات المصرفية المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشباب وأسلوب حياتهم، وتشمل التسجيل التلقائي وكسب نقاط في برنامج KFH Rewards،

وخدمات مصرفية مجانية على مدار الساعة، وخدمات رقمية من خلال KFHonline، وبطاقة حسابي مسبقة الدفع مجاناً، بالإضافة إلى منتجات متنوعة من التمويل الاستهلاكي على تشكيلة واسعة من السيارات، والمعدات البحرية والدراجات النارية والعروض وخدمات تمويل السيارات وغيرها الكثير.

في تخصص الخدمات الأرضية للنقل الجوي

«الكويتية»: قبول الدفعة الثانية من طلبة المعهد العالي للاتصالات والملاحة

الطشنة: ضخ دماء جديدة من الأجيال القادمة لمواصلة بناء وازدهار الناقل الوطني

والامن وتجهيزهم وتأهيلهم من قبل خبرات موظفي الخطوط الجوية الكويتية وهيئة التدريس في المعهد العالي للاتصالات والملاحة ، تمهيداً لانضمامهم الى كوارر الشركة خلال الفترة المقبلة.

وذكرت الطشه أن الخطوط الجوية الكويتية تحرص كل الحرص على تجهيز وإعداد أجيال لخدمة بلادهم وناقلهم الوطني، مبينة أن الخطوط الجوية الكويتية لطالما أبدت اهتمامها بالشباب والكفاءات الوطنية التي تساهم فعلياً في تنمية وتطور الشركة والوصول بها إلى أفضل المستويات من التميّز بما ينعكس ايجاباً على الخدمات المقدمة للعملاء الكرام وتلبية احتياجاتهم.

وتقدمت الطشه بخالص التهنئة للطلبة المقبولين في هذه الدفعة، متمنية لهم دوام التوفيق والسداد في رحلتهم المقبلة مع الخطوط الجوية الكويتية.



وأضافت الطشه أن الخطوط الجوية الكويتية قامت بفتح المجال أمام أبنائها الطلبة لمنحهم فرص وظيفية في الخطوط الجوية الكويتية وذلك عبر تعليمهم من خلال مواد تدريبية على قطاعات تشغيلية مختلفة مثل قطاع الحركة والشحن والمبيعات

للمعمل ضمن تخصصات محددة في الخطوط الجوية الكويتية، مشيرة إلى أن الناقل الوطني يسعى جاهداً إلى ضخ دماء جديدة من الأجيال القادمة من شأنها تساهم في مواصلة بناء وازدهار الخطوط الجوية الكويتية في المستقبل.

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن قبول الدفعة الثانية من طلبة المعهد العالي للاتصالات والملاحة في تخصص الخدمات الأرضية للنقل الجوي الخاص بالخطوط الجوية الكويتية، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. هذا وقد قامت الخطوط الجوية الكويتية في العام الماضي، بتوقيع بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يتضمن استحداث تخصص برنامج دبلوم «الخدمات الأرضية للنقل الجوي» بمعهد الاتصالات والملاحة في الهيئة. وبهذا الصدد، صرّحت مدير دائرة مركز التدريب بالتكليف في الخطوط الجوية الكويتية غزلان الطشه بأن قبول الدفعة الثانية من طلبة المعهد العالي للاتصالات والملاحة في تخصص الخدمات الأرضية للنقل الجوي يعد استمراراً للخطوة الموضوعية على تأهيل وتدريب الطلبة

عطورات
مقاميس
maqames -perfume
55205700



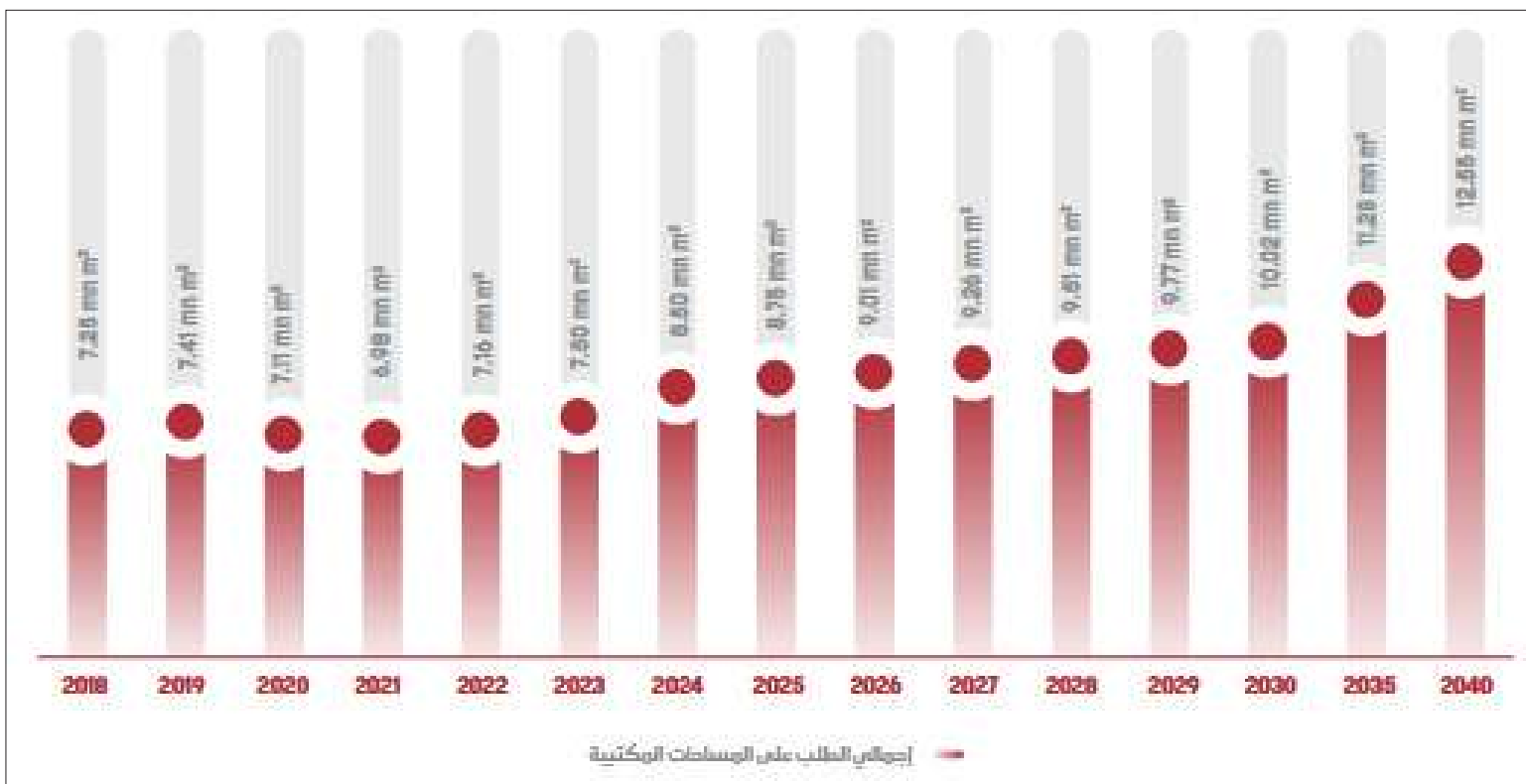
تقرير أعيان العقارية النصف الأول 2025

المساحة الإجمالية للمكاتب في الكويت 8.75 مليون متر مربع

«برج الحمراء» أعلى مساحة تأجير مكاتب بنحو 105,236 ألف متر

75% من المكاتب في العاصمة وتدر 400 مليون دولار إيجارات للشركات العقارية

الرسم البياني 1
إجمالي الطلب على المساحات المكتبية



إعداد هدى سالم :

تواصل «الاقتصادية» نشر تقرير شركة أعيان العقارية عن القطاع العقاري الكويتي لفترة النصف الأول من العام الحالي 2025 والذي يحوي تفاصيل دقيقة وأرقام موثقة وتفصيلية ومهمة للمستثمرين والمهتمين في السوق العقاري عموماً، وفيما يلي التفاصيل :

الإحصائيات الرئيسية للقطاع

بلغت المساحة الإجمالية للمكاتب المستغلة من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الكويت حوالي 8.75 مليون متر مربع في عام 2025.

يستأثر القطاع الخاص بحصة 53 % والحكومة بنسبة 47 % من إجمالي الطلب على قطاع المكاتب.

يملك القطاع الخاص أكثر من 300 عقار مخصص للمساحات المكتبية في مدينة الكويت.

من ضمن هذه العقارات، هناك حوالي 275 عقاراً متاحاً للتأجير، أما العقارات المتبقية فإنها عقارات يتم استغلالها من قبل أصحابها (تخضع لاستغلال جهة واحدة).

تستحوذ مدينة الكويت على 75 % من إجمالي المساحات المكتبية في الكويت.

تدر عقارات مدينة الكويت إيرادات إيجارية سنوية تقدر بقيمة 400 مليون دولار أمريكي للشركات العقارية والمستثمرين.

يملك برج الحمراء أعلى نسبة مساحات قابلة للتأجير في مدينة الكويت بمساحة 105,236 متر مربع من المكاتب المجهزة عالية الجودة.

تم الانتهاء من تطوير برج العاصمة من قبل شركة الصاحبة العقارية، والذي يعد ثاني أكبر برج مكاتب بمدينة الكويت مجهز بإمكانات عالية الجودة بمساحة 58,382 متر مربع.

متوقع زيادة إجمالي الطلب على المساحات المكتبية خلال العقد القادم

توضح بيانات التوظيف بأن عدد الوظائف انخفض من 2.93 مليون وظيفة في عام 2019 إلى 2.81 مليون وظيفة في عام 2020 واستمر بالانخفاض ليصل إلى 2.76 مليون وظيفة في عام 2021، مما يشير ذلك إلى فقدان ما يقارب 170 ألف وظيفة خلال فترة جائحة كورونا.

بعد الجائحة، شهد سوق العمل تحسناً كبيراً، حيث ارتفع عدد الوظائف من 2.76 مليون في عام 2021 إلى 3.36 مليون وظيفة في عام 2024 .

كما شهدت الأنشطة الاقتصادية نمواً معقولاً في عام 2024 ونتوقع استمرار النمو في عام 2025، مع بعض التقلبات الدورية.

في الغالب، لا يحتاج جميع الموظفين لمساحات مكتبية، وحسب تقديراتنا لا يحتاج إلى المكاتب سوى 25.3 % فقط من إجمالي القوى العاملة في القطاعين العام والخاص.

بناءً على ذلك، قمنا بإعداد الرسم البياني رقم 1 والخاص بإجمالي الطلب المتوقع على المساحات المكتبية في دولة

باستخدام بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية الخاصة ببيانات التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص، نقدر أن حصة الحكومة من الطلب على المساحات المكتبية تبلغ نسبتها 47 % وحصة القطاع الخاص تبلغ نسبتها 53 %.

وبافتراض أن هذه الحصص سوف تظل ثابتة بمرور الوقت، فقد توقعنا الطلب على المساحات المكتبية من قبل القطاع الخاص فقط (الرسم البياني رقم 3).

بلغ إجمالي الطلب على المساحات المكتبية من قبل القطاع الخاص في عام 2025 حوالي 4.64 مليون متر مربع، ومن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً إلى 4.91 مليون متر مربع بحلول عام 2027 .

كما شهد الطلب على المساحات المكتبية نمواً سريعاً خلال العامين الماضيين، وبعد انتهاء الجائحة.

أنواع العقارات الخاصة بقطاع المساحات المكتبية

يتم تلبية الطلب على المساحات المكتبية من خلال ثلاثة أنواع من العقارات كما هو مبين في الرسم التوضيحي هنا (العقارات التجارية المتاحة في السوق، والعقارات التجارية التي تخضع لسيطرة جهة واحدة، وعقارات أخرى).

لا يحتاج النوعان الأول والثاني إلى توضيح للخصائص، أما «العقارات الأخرى» فهي تلك الآلاف من العقارات التي تقع في منطقة الشويخ الصناعية، المنطقة الحرة، الري، الضجيج، العارضية، صبحان والصليبية وغيرهم، حيث تحتوي المباني الصناعية في هذه المناطق على مساحات مكتبية.

يوضح الرسم البياني رقم 4 الحصة النسبية في عام 2025 للثلاثة أنواع من العقارات، حيث تمثل العقارات التجارية المتاحة في السوق 49 % والعقارات التجارية التي تخضع لسيطرة جهة واحدة 11 % والعقارات الأخرى 40 %.

شهدت الحصص السوقية تغيراً طفيفاً خلال العامين الماضيين، حيث زادت حصة العقارات المتاحة في السوق، مقابل تراجع حصة العقارات الأخرى.



إبراهيم العوضي

الكويت.

في عام 2021، بلغ إجمالي الطلب على المساحات المكتبية (مرحلة ما بعد الجائحة) 6.98 مليون متر مربع، بينما بلغ إجمالي الطلب في عام 2025 حوالي 8.75 مليون متر مربع، إلا أن الأرقام والبيانات التي تخص عام 2025 تقديرية بسبب عدم إصدار البيانات الرسمية من الهيئة العامة للمعلومات المدنية حتى تاريخ إعداد التقرير.

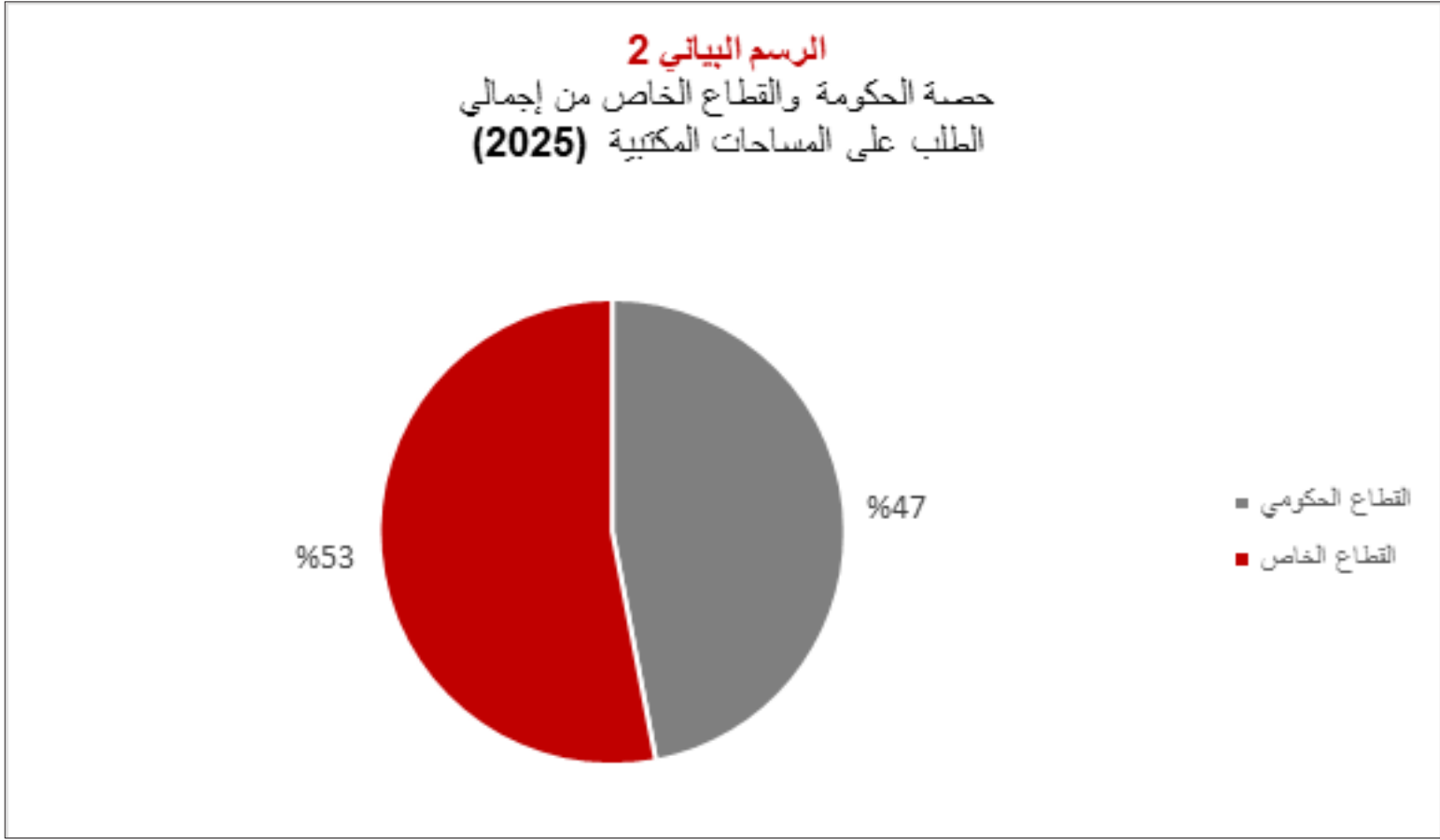
نود أن نشير إلى أن إجمالي الطلب المشار إليه يغطي القطاعين الحكومي والخاص.

حصة القطاع الخاص 53 % من إجمالي الطلب على المساحات المكتبية

يوضح الرسم البياني رقم 2 الحصة النسبية للطلب على المكاتب من قبل القطاعين الحكومي والخاص.

طلب القطاع الخاص على قطاع المكاتب

53% مقابل نسبة 47 للحكومة



تدرجياً خلال العامين القادمين، وكما ذكرنا بالسابق بأن هذا أمر طبيعي ولا يستدعي القلق. كما أن من المتوقع أن تصل نسبة الإشغال إلى ما يقارب 82 % بحلول نهاية عام 2027 . أعلنت الحكومة مؤخراً عن عدة مشاريع عقارية ضخمة تنوي طرحها على القطاع الخاص لتنفيذها وإنجازها ومن

نظراً للانتهاء من إنجاز بعض العقارات التي كانت تحت الإنشاء، فقد قمنا بتحديث توقعاتنا لنسب الإشغال كما هو مبين في الجدول رقم 57. من المتوقع استمرار زيادة المساحات المكتبية خلال العامين المقبلين، ولكن بوتيرة أبطأ من الوقت الحالي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تشهد نسبة الإشغال تحسناً

ويُعَد هذا التغير طبيعياً، نظراً لقيام العديد من الشركات بالانتقال إلى مساحات عمل مناسبة، بدلاً من العمل في مناطق مثل الشويخ الصناعية والري.

المساحات المكتبية في محافظة العاصمة بزيادة
يوضح الرسم البياني رقم 5 النسبة المئوية لحصة المحافظات المختلفة في المساحات المكتبية لعام 2025 . محافظة العاصمة تستحوذ على نسبة 75 % من المساحات المكتبية للعقارات التجارية المتاحة في السوق خلال العام 2025، ويزيادة عن حصتها في عام 2023 التي كانت بحدود 72 % . من المرجح بأن هذه الحصة ستزداد في المستقبل القريب نظراً لوجود عدة عقارات قيد الإنشاء حالياً في مدينة الكويت وكذلك مدينة جابر الأحمد.

يوجد حوالي أكثر من 270 عقاراً متاحاً للتأجير في قلب مدينة الكويت في مناطق شرق والقبلة والمرقاب، بمساحة 1.56 مليون متر مربع.

ارتفعت المساحة الإجمالية المتاحة للمكاتب لتبلغ 2.09 مليون متر مربع.

تستحوذ محافظة حولي على نسبة 16 % وبمساحة إجمالية قابلة للتأجير تبلغ 328,165 متر مربع.

بينما تستحوذ محافظة الفروانية على نسبة 5 % وبمساحة قابلة للتأجير تبلغ 101,681 متر مربع.

انخفاض نسبة الإشغال مع الارتفاع السريع للمساحات المكتبية المتاحة للتأجير

يوضح الرسم البياني رقم 6 حصر المساحات المكتبية في الكويت ونسبة الإشغال فيها منذ عام 2020 وحتى عام 2025 .

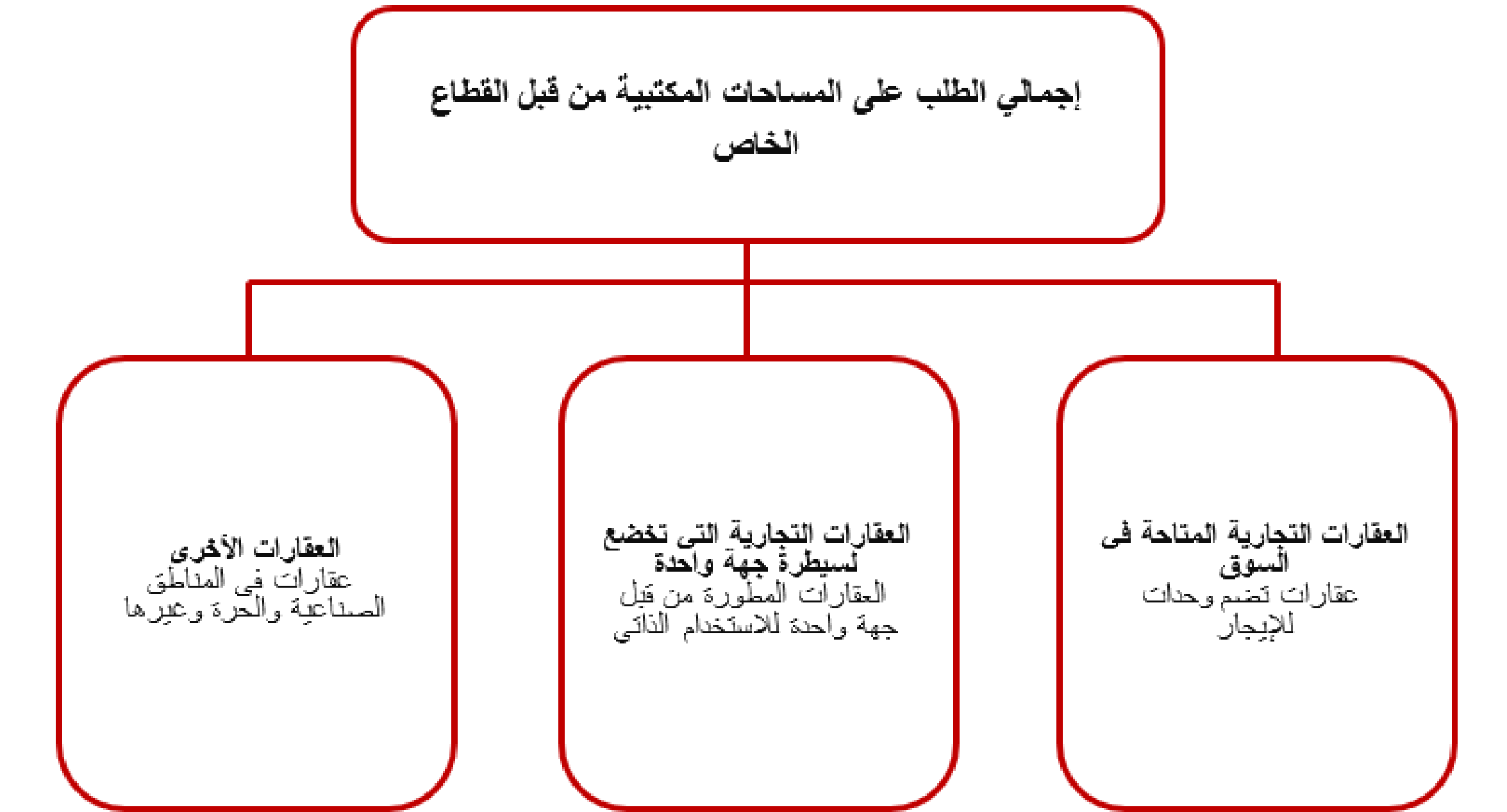
يضم الرسم البياني رقم 6 العقارات المكتبية المتاحة للتأجير فقط، دون العقارات المكتبية التي تخضع لسيطرة جهة واحدة والتي تم تعريفها من قبل.

شهدت نسبة الإشغال انخفاضا طفيفاً خلال العامين الماضيين، في حين سجلت العقارات التي تم تشييدها خلال نفس الفترة زيادة تدرجية في معدلات الإشغال.

من المتوقع أن تستغرق المساحات المكتبية المتبقية في السوق فترة حتى يتم تأجيرها بالكامل، مما سيؤدي تدريجياً إلى ارتفاع نسبة الإشغال لتصل إلى حوالي 85 %.

إن هذا التأثير يعتبر طبيعي جداً بسبب الزيادة في المساحات التأجيرية المتاحة، ولا توجد أسباب أخرى تدعو للقلق.

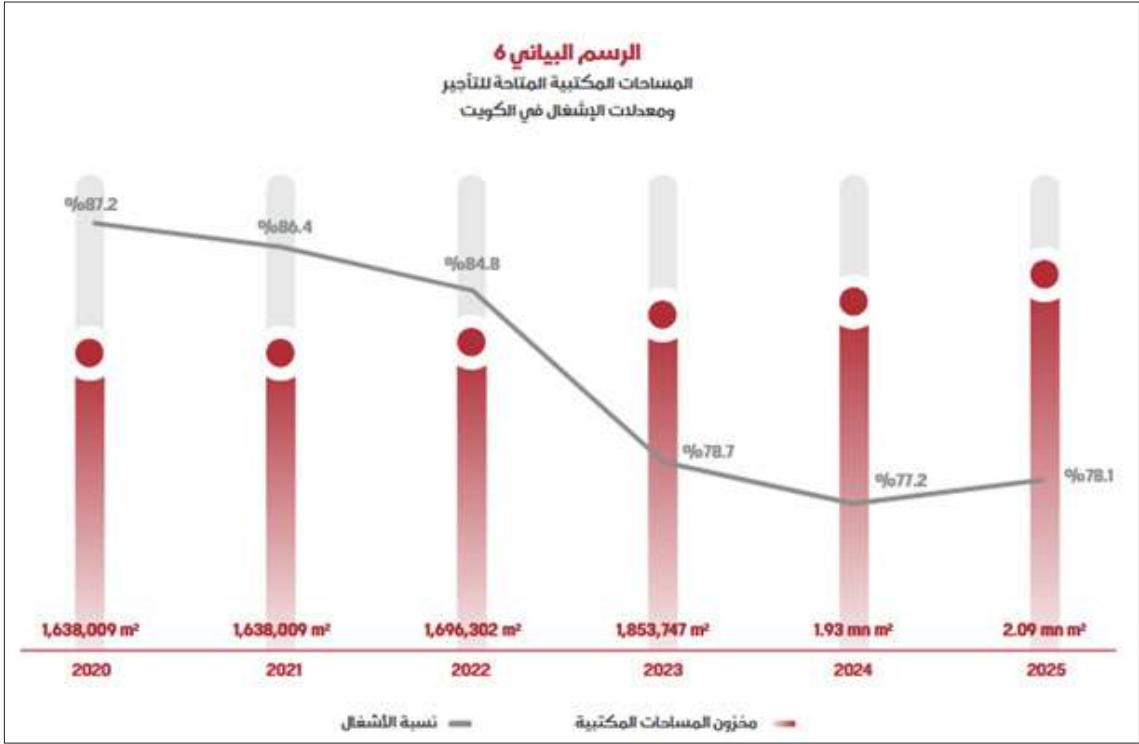
توقعات نسب الإشغال للمساحات المكتبية



متوقع أن تصل نسبة الإشغال إلى ما يقارب 82% بحلول نهاية عام 2027



جدول رقم 57 حصر للمساحات المكتبية المتوقع توفرها ونسبة الإشغال في دولة الكويت					
السنة	2023	2024	2025	2026 (متوقع)	2027 (متوقع)
المساحات المكتبية المتاحة (متر مربع)	1.85 مليون	1.93 مليون	2.09 مليون	2.14 مليون	2.16 مليون
نسبة الإشغال بشكل عام على مستوى دولة الكويت	%78.7	%77.2	%78.1	%80.0	%82.0
نسبة الإشغال على مستوى مدينة الكويت	%83.0	%82.0	%77.0	%79.0	%81.0



جدول رقم 58 عدد الموظفين في دولة الكويت ونسبة إشغال المساحات المكتبية						
السنة	2020	2021	2022	2023	2024	2025 (متوقع)
القطاع الحكومي	451727	465306	492861	509543	427846	450000
القطاع الخاص	2397589	2465849	2335911	2455000	2932443	3100000
إجمالي عدد الموظفين	2849315	2931155	2828772	2964543	3360289	3550000
نسبة الإشغال في المساحات المكتبية	%87.2	%86.4	%84.8	%78.7	%77.2	%78.1

جدول رقم 59 أسعار الإيجار الحالية بمختلف مستوياتها ومساحاتها			
مساحة الوحدة	الفاخرة والمميزة (د.ك)	المتوسطة (د.ك)	المنخفضة (د.ك)
أقل من 50 متر مربع	14.5	12.5	10.0
50 - 100 متر مربع	13.0	11.5	10.0
100 - 200 متر مربع	12.5	9.5	8.5
200 - 300 متر مربع	11.0	9.0	7.5
300 - 500 متر مربع	9.5	7.5	6.5
500 - 750 متر مربع	7.5	6.5	6.5
750 - 1000 متر مربع	6.25	6.5	5.5
أكثر من 1000 متر مربع	6.00	5.5	5.0

من 6 إلى 14.5 د.ك لكل متر مربع اعتمادا على الموقع وأحجام الوحدات.

لا يوجد سوى عدد قليل من العقارات الفاخرة والمميزة في الكويت من بينها برج الحمراء، برج كيبكو، مركز الراية، برج العاصمة، مجمع الصالحية، برج التجارية، إنجازات، مزايا، برج مدينة الأعمال.

أما المكاتب متوسطة المستوى فتتراوح أسعار إيجارها بين 5.5 إلى 12.5 د.ك لكل متر مربع.

تنخفض أسعار الإيجار مع زيادة حجم الوحدة.

بنظرة عامة، شهدت معدلات الإيجار ارتفاعا طفيفاً خلال العامين الماضيين، وذلك بعد توقف تراجع نسب الإشغال.

كما أن من المتوقع أن تظل معدلات أسعار الإيجار قوية في عامي 2026 و 2027 ، مع سعي ملاك العقارات إلى رفع نسب الإشغال في عقاراتهم خلال الفترة القادمة.

عاملين:

العامل الأول والرئيسي هو زيادة المساحات التأجيرية الجديدة والتي من المتوقع أن يستوعبها السوق خلال سنتين بناء على وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، إلا أن جميع المؤشرات تشير في الوقت الحالي إلى نمو حاد، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بنفس الوتيرة.

أما العامل الثاني فإن الزيادة بالتوظيف كانت بأعداد العمالة الفنية والمهنية وليست بالوظائف الإدارية التي تساهم في زيادة الطلب على المساحات المكتبية.

بشكل عام، معدلات إيجار تشهد ارتفاعا طفيفاً

يوضح الجدول رقم 59 أسعار إيجار المكاتب في دولة الكويت بمختلف مستوياتها ومساحاتها، بشكل عام شهد متوسط أسعار الإيجار ارتفاع طفيف.

بالنسبة للمكاتب الفاخرة والمميزة، تتراوح أسعار إيجارها

بين تلك المشاريع تطوير مدن إسكانية جديدة.

من المرجح أن يسهم هذا التوسع في خلق المزيد من فرص العمل خلال السنوات القادمة، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على المساحات المكتبية.

ومع ذلك، يبقى توفر الطاقة الكهربائية من أبرز التحديات التي تعيق تسريع تنفيذ تلك المشاريع، إذ يحد من قدرة الشركات على التوسع. لذا، يتطلب الأمر استثمارات حكومية كبيرة في قطاع توليد الطاقة لضمان تلبية الطلب المتزايد.

نتوقع أن تعمل الحكومة على معالجة هذا التحدي خلال السنوات القادمة، مما سيعزز بدوره من استقرار ونمو قطاع المساحات المكتبية.

وفي الوقت ذاته، تتزايد المخاوف في السوق من انتقال بعض الجهات الحكومية تدريجياً إلى الأبراج المملوكة لها، مما قد يحد من الطلب على الأبراج المكتبية في القطاع الخاص.

ارتفاع حاد لمستوى التوظيف في عام 2025 مقارنة بالعام 2021

يظهر في عام 2022 تأثير الانخفاض المؤقت في معدلات التوظيف، إلا أن الإحصائيات الرسمية لدولة الكويت تشير إلى استمرار الاتجاه التصاعدي بشكل عام.

يوضح الجدول رقم 58 أرقام العمالة الإجمالية في الجهات الحكومية والقطاع الخاص وذلك بناء على إحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي أصدرتها في شهر ديسمبر 2024 .

من المتوقع أن يشهد عدد الوظائف في القطاع الخاص لعام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بمستويات عام 2021، في حين سجل القطاع الحكومي انخفاضا في عدد الوظائف خلال نفس الفترة.

تؤكد المؤشرات الميدانية ارتفاع معدلات التوظيف، حيث تظهر زيادة في مبيعات السيارات وازدحام الحركة المرورية وتسارع وتيرة التوظيف لدى الشركات إلى جانب ارتفاع معدل إصدار التأشيرات. وبالمجمل، تدعم هذه الشواهد الواقعية الأرقام المسجلة .

شهدت نسبة إشغال المساحات المكتبية نمواً طفيفاً، على الرغم من الارتفاع الكبير لمستوى التوظيف، ويعود ذلك إلى

شركة علي عبدالوهاب المطوع راعي بلاطيني في معرض «بيتي» للبناء 2025



زيارة العملاء لجناح الشركة في معرض بيتي



فريق عمل شركة علي عبدالوهاب خلال معرض بيتي

لتأكيد التزام شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية بالتواصل مع قادة قطاع العقار وعملائها وجميع المستهلكين في الكويت، وترسيخ مكانتها كشريك موثوق ومزود لحلول مبتكرة في قطاع الأثاث والمستلزمات المنزلية.

ويُعد معرض «بيتي» منصة متكاملة لاستعراض أحدث توجهات قطاع البناء والتصميم الداخلي والأثاث وحلول المنازل الذكية، حيث شارك فيه نخبة من كبرى الشركات المحلية والدولية. وقد تميزت نسخة هذا العام بمشاركة أكثر من 80 عارضاً متخصصاً في قطاعات المقاولات ومواد البناء والتصميم، ما يعزز مكانته كواحد من أبرز الفعاليات المتخصصة في الكويت.



جناح الشركة في معرض بيتي

يوسك، إلى جانب توفير عروض حصرية على مطابخ نولتي، ما أضفى طابعاً تفاعلياً على المشاركة. تأتي هذه المشاركة في معرض «بيتي»

اليومي.

كما حرصت الشركة على تعزيز تجربة الزوار من خلال توزيع هدايا تسويقية خصصها أحد الرسامين المحليين في جناح

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية عن مشاركتها في معرض «بيتي» للبناء، الذي أقيم في الفترة من 3 إلى 6 سبتمبر 2025 في «أرينا الكويت» بمول 360، تحت شعار «ابن - جد - طور».

وعرضت الشركة خلال مشاركتها في المعرض مجموعة من منتجات العلامات التجارية الرائدة التي تمثلها في الكويت، منها بوش للأجهزة المنزلية الألمانية المبتكرة (BOSCH)، ونولتي الألمانية (Nolte Küchen) التي تقدم حلولاً للمطابخ الفاخرة والعملية، ويوسك (JYSK) العلامة الإسكندنافية للأثاث العصري والإكسسوارات المنزلية، وذلك بهدف إلهام الزوار وتزويدهم بحلول ومنتجات تتناسب مع أسلوب حياتهم

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



دعمًا للتحويل الرقمي والمالي في الرعاية الصحية

بوبا العربية راع بلاتيني لمؤتمر ومعرض Money 20/20» للتقنية المالية

توقيع شراكات استراتيجية لدعم مستقبل التأمين الصحي في المنطقة

مؤتمر Money 20/20 على مدار ثلاثة أيام. ففي اليوم الأول شارك الأستاذ حاتم جمال، الرئيس التنفيذي المالي لشركة بوبا العربية، في جلسة بعنوان «كشف الفرص في رقمنة ودمج تقنيات التأمين لخدمة قطاع الأعمال»، حيث تناول دور الابتكار الرقمي في تطوير قطاع التأمين وربطه باحتياجات السوق. كما شاركت الأستاذة أميرة يوسف، الرئيس التنفيذي للتحويل الرقمي، في مراسم التوقيع مع نخبة من الشركاء التقنيين العالميين مثل CNTXT (الشريك الحصري لـ Google)، وأوراكل، ومايكروسوفت. أما في اليوم الختامي، فتحدث المهندس علي شنيمر، الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال في بوبا العربية، ضمن جلسة بعنوان «من التعويضات إلى الأكواد: مستقبل صناعة التأمين»، حيث استعرض أبرز التحولات التي شهدتها القطاع، والدور المحوري للتقنية في إعادة تشكيل عملياته.

مستقبل صحي

عكست مشاركة بوبا العربية وذراعها الصحي بوبا للرعاية المتكاملة في المؤتمر دورها كشريك إستراتيجي في رسم مستقبل الصحة والتقنية المالية في المملكة، ومن خلال الجمع بين الابتكار المحلي وأفضل الممارسات العالمية، وربط كل مبادرة بأهداف رؤية 2030، أكدت الشركة ريادتها في قيادة المرحلة القادمة من التأمين الصحي، بما جمع بين السرعة، والثقة، والرعاية المتمحورة حول العميل، مع تحويل التحديات إلى فرص وتحقيق أثر مستدام للأفراد والشركات والاقتصاد الوطني.

عن بوبا العربية للتأمين التعاوني

تأسست بوبا العربية في المملكة العربية السعودية عام 1997 كشركة ائتلاف بين بوبا و بين شركة ناظر لتصبح بعدها في 2008 شركة مساهمة عامة بأنجح عملية طرح اكتتاب في قطاع التأمين، وتعتبر بوبا العربية شركة سعودية جزء من شبكة بوبا العالمية، وتقدم خدمات رعاية صحية بمستويات عالمية للأفراد والأسر وأكبر الشركات والمنشآت في المملكة، وتمتاز بتوفير أكبر شبكة مستشفيات دولية تضم 1.2 مليون جهة في 190 بلدًا حول العالم.

وتقدم بوبا العربية أكثر من مجرد تأمين صحي اعتيادية حيث تقوم بتقديم أفضل خدمات صحية نوعية لعملائها عبر برنامج «طبتم» وحرص على توفير تجربة فريدة لعملائها في المستشفيات عبر برنامج «راحتكم». وتتميز بوبا العربية بيئة عمل محفزة للإبداع وزيادة الإنتاجية، مما أهلها للفوز بالعديد من الجوائز المرموقة في هذا المجال. وتعتبر من الشركات الرائدة في تعزيز مكانة المرأة، واستقطاب الشباب السعودي حتى نجحت في تحقيق زيادة كبيرة في (السعودة) بنسبة أكثر من 70 %.



مما ساعد في التشخيص المبكر وتقديم علاج مخصص لكل حالة، ما جعل رحلة المريض أكثر سلاسة ومرونة وذكاء، وأسهم في تعزيز جودة الرعاية الطبية التي قدمناها لعملائنا». وأضافت، أن الذكاء الاصطناعي أسهم في تحسين تجربة عملائنا من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتسريع الإجراءات، مع الحفاظ على سرية وأمان بيانات المرضى، بما انسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 للتحويل الرقمي، وتحسين جودة الحياة.

فعاليات المؤتمر

استقطب المؤتمر أكثر من 45 ألف زائر و450 علامة تجارية، وأكثر من 350 متحدًا، إلى جانب أكثر من 600 مستثمر، وانعقد تحت شعار «حيث يلتقي المال بالأعمال»، وتم خلاله تناول عدة موضوعات رئيسية شملت الذكاء الاصطناعي في التمويل، والخدمات المصرفية الحديثة، والتمويل المفتوح، واللوائح التنظيمية للشركات الناشئة. كما وفر أجنحة مخصصة لإبرام الشراكات، وصلات للتواصل بين المسؤولين التنفيذيين، بالإضافة إلى منصة قائمة على الذكاء الاصطناعي نسقت آلاف اللقاءات بين الرعاة والزوار والمستثمرين.

نقاشات صحية

وشارك عدد من الرؤساء التنفيذيين في بوبا العربية ضمن سلسلة من الحوارات النقاشية المتخصصة في

جودة الحياة الصحية في المملكة.

تجربة سلسلة

من جانبه، قال الدكتور عبدالله الخفاجي، المدير التنفيذي للقطاع الطبي في بوبا العربية، إن بوبا Care Connect مثلت نموذجًا فريدًا للرعاية المتكاملة التي ركزت على تمكين المرضى من خلال برامج إدارة الأمراض المزمنة المقدمة لعملاء بوبا والتي صُممت خصيصًا لكل حالة، ما ضمن متابعة دقيقة وتقديم رعاية وقائية وعلاجية شاملة. وعملت بوبا للرعاية المتكاملة على تحسين جودة حياة المرضى عبر دعمهم للالتزام بخطط العلاج من خلال تكنولوجيا متطورة وحلول ذكية. وأضاف أن العيادات الرقمية ضمن CareConnect أتاحت للمرضى الحصول على الكشف والعلاج من منازلهم بكل سهولة ويسر، مع توفير استشارات طبية فورية ومتخصصة على مدار الساعة، مما سهل وصولهم إلى الخدمات الصحية بشكل أكثر مرونة وإنسانية، وعكس هذا التكامل بين الرعاية الطبية والتقنية اهتمام بوبا بتقديم تجربة صحية متطورة ومتوافقة مع رؤية المملكة 2030 للتحويل الرقمي والابتكار في القطاع الصحي.

وقاية صحية

بدورها، قالت أميرة يوسف، الرئيس التنفيذي للتحويل الرقمي في بوبا العربية: «استخدمنا الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المرضى بشكل دقيق،

شاركت شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني، كراعٍ بلاتيني في مؤتمر ومعرض "Money 20/20 Middle East"، الحدث الأبرز في مجال التكنولوجيا المالية بالشرق الأوسط، والذي عُقد خلال الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر 2025 بمركز الرياض للمعارض والمؤتمرات، وجمع نخبة من قادة البنوك، وشركات التكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمستثمرين، لمناقشة مستقبل الابتكار في المدفوعات الرقمية والخدمات المالية. وجاءت مشاركة بوبا للرعاية المتكاملة، الذراع الصحية لشركة بوبا العربية، ضمن جهودها لتعزيز التحويل الرقمي في قطاع التأمين الصحي وتطوير تجربة رعاية متمحورة حول العميل. ومن خلال حلول صحية شاملة تكاملت مع العيادات الرقمية وبرامج الأمراض المزمنة، سعت الشركة إلى ضمان تجربة علاجية أكثر سلاسة وفعالية، بما أسهم في رفع جودة الخدمات وتعزيز رضا العملاء. وخلال المؤتمر، استعرضت بوبا للرعاية المتكاملة باقة من خدماتها الرقمية المتقدمة، التي شملت إدارة رعاية صحية ذكية، وبرامج وقائية مخصصة، وخدمات افتراضية، مع توفير إمكانية الوصول عبر قنوات متعددة مدعومة بتصنيف ذكي وتوجيه رقمي. وعكس هذا النموذج التزام بوبا للرعاية المتكاملة بوضع المريض في قلب منظومة الرعاية، عبر دمج الكفاءة الطبية بالتقنيات الحديثة، لتقديم دعم صحي استباقي حَسَّن جودة الحياة، بما انسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

شراكات إستراتيجية

وعقدت بوبا للرعاية المتكاملة الذراع الصحي لبوبا العربية عددًا من الشراكات الاستراتيجية مع جهات بارزة في قطاعات التقنية والحكومية والقطاع الطبي، وذلك في إطار خطتها الرامية إلى تعزيز بنيتها الرقمية وتوسيع حضورها داخل منظومة الرعاية الصحية الوطنية.

جاء هذا التوجه انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وبما يعزز مكانة بوبا العربية كأحد أبرز الداعمين لمسيرة التحويل الصحي والرقمي في المملكة. وهدفت هذه الشراكات إلى الارتقاء بمستوى الخدمات من خلال دمج الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي في رحلة المريض الصحية، بما عزز من سهولة الوصول إلى الرعاية، واختصر الوقت والإجراءات، ووفر متابعة دقيقة لحالة كل عضو. وجاءت بوبا للرعاية المتكاملة الذراع الصحي لبوبا العربية لتجسد هذا التوجه عبر خطط علاجية صُممت خصيصًا لاحتياجات الأفراد، متكاملة مع العيادات الرقمية وبرامج الرعاية المزمنة، لتقديم نموذج رعاية استباقية وشمولية وضع المريض في قلب المنظومة، ورفع من مستوى

6 مؤشرات تعكس ملامح السوق الخليجية المشتركة

كشفت وزارة المالية امس أن هناك 6 مؤشرات تعكس ملامح السوق الخليجية المشتركة.

وتضمن إنفوجرافيك الوزارة سهولة التنقل والإقامة، إذ تنقل 36.5 مليون مواطن خليجي باستخدام البطاقة الذكية، مع وتسجيل 8700 حالة تملك عقار، فضلاً عن استفادة أكثر من 190 ألف مواطن خليجي من الخدمات الصحية. يأتي ذلك إلى جانب استفادة آلاف الطلاب من مساواة التعليم، وأكثر من 32 ألف مواطن خليجي من فرص العمل، مع إصدار 81.2 ألف رخصة اقتصادية لمواطني دول الخليج، و737 شركة مساهمة لديها حرية تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

تتقنوا باستخدام البطاقة الذكية بين دول مجلس التعاون بفضل الأنظمة للوحدة للتنقل والإقامة خلال عام 2023 (زيادة 154% مقارنة بعام 2007)	36,5 مليون مواطن خليجي	سهولة التنقل والإقامة
لمواطني خليجيين ضمن دول مجلس التعاون خلال عام 2023 تعزيزاً لحق اللواتن في الاستقرار، والاندماج الاقتصادي خلال عام 2023 (زيادة 29.7% مقارنة بعام 2007)	8700 حالة تملك عقار	حق التملك دون قيود
استفادوا من الخدمات الصحية في دول مجلس التعاون؛ لأن صحة اللواتن الخليجي أولوية مشتركة خلال عام 2023	190+ ألف مواطن خليجي	رعاية صحية متكاملة
آلاف الطلبة الخليجيين التحقوا في مؤسسات تعليمية في دول مجلس التعاون، تأكيداً على وحدة الأنظمة التعليمية وتكامل الخرجات خلال العام الدراسي 2022-2023 (زيادة مقارنة بعام 2007 بنسبة 1.3% في المدارس و37% في التعليم العالي)	آلاف الطلبة	مساواة بالتعليم
يعملون في القطاعات العامة والأهلية في دول مجلس التعاون في إطار للمساواة الكاملة في للعاملة خلال عام 2023 (زيادة تقرب 7% مقارنة بعام 2007)	32+ ألف مواطن خليجي	فرص عمل متاحة
صادرة لمواطني دول مجلس التعاون لممارسة الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى (إجمالي حتى 2023)	81,2 ألف رخصة اقتصادية	أنشطة اقتصادية واستثمارية وخدمية
حرية تداول أسهمها من قبل مواطني دول مجلس التعاون (زيادة قدرها 126.4 مقارنة بعام 2007)	737 شركة مساهمة	

«نפט الكويت»: بدء مرحلة الإنتاج التجاري في حقل مطربة



الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد العيدان



وزير النفط طارق الرومي

الاستمرار في تبني أحدث الحلول التقنية وغرس ثقافة الابتكار والتميز في كل ما تقوم به الشركة وذلك في إطار من التعاون وروح الفريق الواحد. يُشار إلى أن الإنتاج التجاري من حقل مطربة بدأ رسمياً في 15 يونيو 2025 وذلك بعد إتمام عمليات ربط بعض الآبار بمنشآت الإنتاج التابعة للشركة.

ويقع الحقل في منطقة غير مطورة تفتقر إلى البنية التحتية في شمال غرب البلاد ويمتد على مساحة تتجاوز 230 كيلو متراً مربعاً خارج نطاق الأصول الحالية التي تشغلها الفرق التابعة للشركة.

كما تم اكتشاف النفط الخفيف ذي الجدوى التجارية للمرة الأولى فيه عام 2009 ونظراً لوجود تركيزات مرتفعة من غاز كبريتيد الهيدروجين تصل إلى 40 % ما شكل أحد أبرز التحديات التي أسهمت في تأخر بدء الإنتاج من الحقل.

المؤسسي في تقليص الجداول الزمنية والحد من المخاطر وتعزيز مكانة دولة الكويت على خارطة الإنتاج العالمية.

كما أشاد «العيدان» بالجهود الاستثنائية التي بذلتها الفرق المتخصصة من الجيولوجيين والمهندسين إلى جانب المخططين والمشغلين وفرق الدعم الفني مؤكداً أن دورهم جوهري في التغلب على تحديات البنية التحتية واستخدام أحدث التقنيات المتطورة بأعلى درجات الكفاءة.

وثنى دور الشركاء والمقاولين الذين كان لتعاونهم والتزامهم أثراً بالغاً في إنجاح هذا المشروع متطلعاً إلى تعزيز هذه الشراكة بينما تواصل الشركة مشاريعها المستقبلية.

ونوه بأن هذا الإنجاز هو بداية لمسيرة طموحة تتطلب منا الحفاظ على الزخم ذاته والمضي قدماً بنفس العزيمة وروح المسؤولية، داعياً إلى

ليمنحها دفعة قوية في مسيرتها الاستراتيجية لافتاً إلى أن لهذا الحقل تاريخ وعلاقة شخصية معه إذ عايش خلال مسيرته كجيولوجي في مجموعة الاستكشاف مراحل تطور الحقل منذ أواخر التسعينات.

وبين أن ذلك النجاح يأتي في توقيت مفصلي بالنسبة لشركة نفط الكويت إذ شهدت مؤخراً تحولاً جوهرياً عبر هيكل تنظيمي جديد لا يهدف فقط إلى تعزيز الكفاءة، بل إلى تحقيق رؤية أكثر وضوحاً وزخماً أكبر عبر جميع قطاعات الشركة.

وأوضح أن من ثمار ذلك التحول إنشاء مجموعة الاستكشافات الجديدة التي كان الهدف منها تسريع دورة الاستكشاف، وصولاً إلى الإنتاج لاسيما في المكامن غير التقليدية والمعقدة.

وأشار إلى أن حقل مطربة يعد أول إنجاز كبير يسجل تحت مظلة هذا الهيكل إذ ساهم وضوح الرؤية والدعم

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد العيدان أمس ، بدء مرحلة الإنتاج التجاري في حقل مطربة النفطي الواقع شمال غرب البلاد.

وأكد أن ذلك الحدث لا يعد مجرد تتويج لمشروع ناجح، بل شهادة حية على الإصرار والابتكار وروح التعاون التي تميز بيئة العمل في الشركة، وفق وكالة الأنباء الكويتية «كونا». وكشف «العيدان» خلال حفل أقيم بهذه المناسبة في مدينة الأحمدي برعاية وحضور وزير النفط طارق الرومي أن أهمية هذا الإنجاز تتخطى حدود الحقل ذاته.

وقال إنه لطالما اعتبر «مطربة» تحدياً كبيراً واليوم يتحول إلى قصة نجاح حقيقية تجسد ما يمكن تحقيقه عندما تتلاقى الرؤية الطموحة مع الإرادة الراسخة والتنفيذ الفعال. وأضاف أن «مطربة» ينضم اليوم إلى قائمة أصول الشركة الإنتاجية

صادرات الصين من المعادن النادرة تصل إلى أعلى مستوى



ارتفعت صادرات الصين من المنتجات الأرضية النادرة إلى مستوى قياسي في أغسطس، وفقا لبيانات الجمارك الصادرة قبل مكالمة متوقعة بين شي جين بينج ودونالد ترامب، والتي قد تتطرق إلى المواد الحرجة.

أظهرت حسابات بلومبرج المستندة إلى أرقام حكومية أن الشحنات الخارجية من هذه المنتجات، بما فيها المغناطيسات عالية الأداء المستخدمة في السلع الاستهلاكية والطائرات المقاتلة، ارتفعت إلى 7,338 طنًا الشهر الماضي. ويُعد هذا أكبر حجم شهري في البيانات منذ أوائل عام 2012.

انهارت صادرات أكبر مُنتج عالميًا في وقت سابق من هذا العام بعد أن فرضت الصين ضوابط على بعض شحنات المعادن النادرة لمواجهة حرب تجارية متصاعدة مع الولايات المتحدة. تلا ذلك هدنة، وبعد اجتماع المفاوضين في مدريد هذا الأسبوع، صرّح الرئيس ترامب بأنه سيتحدث مع الرئيس شي هاتفياً يوم الجمعة.

البنوك الصينية تزيد الرهانات على سندات بقيمة 10 تريليونات دولار



في الوقت الذي يتلاشى فيه الاتجاه السعودي الطويل في الصين لشراء السندات، قامت البنوك في البلاد بتراكم الديون الحكومية بأسرع وتيرة منذ عام 2019.

وفي كل من الشهرين الماضيين، رفعت البنوك التجارية مثل بنك البناء الصيني حيازاتها الإجمالية بأكثر من 20 % على أساس سنوي، لتصل إلى 72 تريليون يوان (10 تريليون دولار) بحلول أغسطس، وفقا لبيانات البنك المركزي.

يأتي هذا في وقتٍ محفوفٍ بالمخاطر، إذ يوشك سوق السندات الوطنية على محو مكاسب هذا العام. سيزيد ذلك من معاناة البنوك التي تعاني أصلاً من تراكمٍ متزايدٍ للقروض المتعثرة وهوامش ربحٍ منخفضةٍ قياسية، كما سيهدد قدرة الحكومة على إقرار المزيد من الحوافز لتعزيز الاقتصاد.

قال لياو تشيمينغ، المحلل في شركة هوايوان للأوراق المالية: «اضطرت البنوك إلى زيادة استثماراتها في السندات، على الرغم من أن عمليات البيع الأخيرة بسبب ازدهار الأسهم ونقص التيسير النقدي كانت مؤلمة». وأضاف أن نقص الطلب على القروض يعني أنهم لا يستطيعون الاعتماد على ذلك لتوليد الأرباح كما اعتادوا، ولكن الآن أصبح المصدر الناشئ للأرباح أيضًا تحت الضغط.

أظهرت بيانات «تشاينا بوند» أن البنوك التجارية تحتفظ بنحو 70 % من الدين الحكومي في سوق الإنترنت. ويضمن هذا الطلب، إلى حد ما، قدرة الصين على تنفيذ سياسة مالية استباقية بفعالية

والحفاظ على انخفاض تكاليف التمويل.

في ظل معاناة البنوك الكبرى في البلاد من ركود أو حتى انخفاض الأرباح بعد أن لجأت إليها الحكومة لدعم الاقتصاد بقروض رخيصة، فإنها كانت تعتمد على دخل الاستثمار.

وقد ساهم هذا المصدر بنحو 20 % من إجمالي أرباح الربع الثاني في البنوك الحكومية، وفقاً لشركة جي إف للأوراق المالية. وفي بنك الصين

للإنشاءات، شكل دخل الاستثمار ما يقرب من 27 % من إجمالي الأرباح في الربع الثاني، مقارنة بنحو 4.6 % قبل ثلاثة أشهر.

ارتفاع حصة البنوك يجعل البنوك أكثر عرضة لتقلبات السوق. ورغم وجود حالات مماثلة في التاريخ عندما أفرط المُقرضون في شراء الأوراق المالية، إلا أنهم كانوا في الماضي محميين بارتفاع أسعار الفائدة واتساع هوامش الربح.

توقعات بانخفاض استخدام النفط في توليد الكهرباء بالشرق الأوسط



يتوقع أن تقلص كمية النفط المحروقة لتوليد الكهرباء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل حاد، مما يتيح المزيد من النفط الخام السعودي والعراقي للتصدير، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. رغم توقعات بارتفاع الطلب على الكهرباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 50 % بحلول عام 2035، تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاض حصة النفط في مزيج الطاقة إلى 5 % فقط، من حوالي 20 % حاليًا. وسيحل الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة محل النفط الخام، وفقًا لتقرير صادر عن الوكالة، ومقرها باريس، نُشر يوم الخميس. وقال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول في مقابلة يوم الأربعاء إن أكبر منتجين في أوبك، المملكة العربية السعودية والعراق، سيكونان قادرين على تحويل 500 ألف برميل يوميًا ونحو 220 ألف برميل يوميًا على التوالي من توليد الطاقة المحلية إلى الصادرات أو استخدامات أخرى ذات قيمة أعلى بحلول عام 2035.

قال بيرول إن توقف استخدام النفط في محطات الطاقة «سيُسهم بلا شك في زيادة العرض» في الأسواق العالمية. وأضاف: «سيُدرّ هذا أيضًا عملاتٍ صعبة على الدول من حيث إيراداتها». تُوفّر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من 30 % من نفط العالم ونحو 20 % من غازه الطبيعي. وسيكون لكيفية تلبية الحكومات للطلب المتزايد على الطاقة آثارٌ كبيرة على اقتصاداتها المحلية، وكذلك على أسواق الطاقة العالمية.

تضاعف إنتاج الغاز الطبيعي بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين، حيث تستحوذ مصر وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

وتوسّع المدن، وإنشاء بنية تحتية رقمية جديدة، بما في ذلك مراكز البيانات. تضاعف الطلب على الكهرباء في المنطقة ثلاث مرات بين عامي 2000 و2024، بزيادة تجاوزت 1000 تيراواط/ساعة، مما جعلها ثالث أكبر مساهم في نمو الطلب العالمي على الكهرباء بعد الصين والهند. ومن إجمالي النمو، ساهمت أربع دول وحدها بنسبة 70 % من هذه الزيادة: ساهمت كل من المملكة العربية السعودية وإيران بنسبة 25 %، بينما ساهمت كل من مصر والإمارات العربية المتحدة بنسبة 10 %.

على ثلثي هذا الاستهلاك، وفقًا للتقرير. وسيستمر هذا النمو على مدار العقد المقبل، حيث من المتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للغاز بأكثر من 110 جيجاواط، لتضاف إلى 350 جيجاواط قيد التشغيل حاليًا في عام 2024. يُعدّ التبريد وتحلية المياه المحركين الرئيسيين لنمو الطلب على الكهرباء في منطقة ستعاني أشدّ المعاناة من الحرّ الشديد وندرة المياه، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. كما سيتطلب النمو السكاني والداخلي السريع زيادةً في الطاقة للصناعات، وكهربة وسائل النقل،

دعم الفيدرالي الأمريكي للدولار يؤثر سلبيًا على العملات الآسيوية

نظرة متباعدة وتوقعات مستقبلية

يقول نيك تويدال من AT Global Markets إن قرارات الفيدرالي توافقت بشكل كبير مع توقعات السوق، مما قد يؤدي إلى بعض التصحيحات في الأسواق خلال الأيام القادمة، خاصة في قطاع التكنولوجيا. ويرى أن السوق لم تحصل على «محفز» جديد يدفعها لمستويات قياسية.

في المقابل، لا يزال استراتيجيون في TD Securities يتوقعون هبوط الدولار الأمريكي، ويرون أن أي ارتدادات فنية هي فرص جيدة للبيع. ويشيرون إلى أن نمو بقية العالم يبدو في وضع أفضل مقارنة بالولايات المتحدة، وأن تخفيف السياسة النقدية قد يعزز مكاسب العملات الحساسة للمخاطر مثل الدولار الأسترالي والين الياباني.

من جانبها، ترى آنا وومن فان إيك أسوشيتس أن قرار خفض الفائدة كان «الأكثر تأثيرًا بالسعر» وأنه كان مدرجًا في مخطط النقاط منذ يونيو. وتؤكد أن تأثيره على الأسواق اليابانية وبنك اليابان محدود حاليًا، وأن المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي الحدث الأبرز الذي يجب متابعته.



المقبل. ويشير إلى أن الدولار قد يصل إلى 147 ينيًا، لكن التوقعات التشاؤمية على المدى الطويل بشأن العملة الأمريكية ستحد من ارتفاعه.

انخفضت قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة. رغم التوقعات الإيجابية على المدى القصير، يرى المحللون أن النظرة التشاؤمية طويلة الأمد بشأن العملة الأميركية قد تحد من ارتفاعها، وفقًا لبنك سوميتومو ميتسوي تراست.

تأثير قرار الفيدرالي على العملات الآسيوية

يرى محللو ويلز فارجو أن ارتفاع الدولار بعد قرار الفيدرالي كان واسع النطاق، وأن من الصعب أن تنجو منه العملات الآسيوية. وقد فسّر بريندان ماكينا، استراتيجي الأسواق الناشئة، قرار الفيدرالي بأنه «خفض لإدارة المخاطر»، مما قد يؤدي إلى استجابة سلبية في أسواق الصرف الآسيوية. ووفقًا لماكينا، قد تكون بعض العملات الأكثر حساسية، مثل الوون الكوري والروبية الإندونيسية، هي الأكثر تأثرًا.

من جهته، يوضح تاكيرو ياماموتو من بنك سوميتومو ميتسوي تراست، أن الدولار يبيع مباشرة بعد الإعلان لأنه كان هناك توقعات بحدوث خفضين آخرين خلال العام، لكنه عاد للارتفاع مجددًا بعد أن أشارت التصريحات إلى خفض واحد فقط في العام

بنك إنجلترا يثبت أسعار الفائدة عند 4 %



و40% للمتوسطة، و20% للطويلة، ما يعكس حرصاً على تخفيف الضغط على أطراف السوق الأكثر حساسية.

من الناحية الاقتصادية أبقى بنك إنجلترا على توقعاته بوصول التضخم إلى ذروته عند 4% هذا الشهر، على أن يتراجع تدريجياً نحو المستوى المستهدف عند 2% بحلول الربع الثاني من عام 2027.

كما رفع تقديراته للنمو في الربع الثالث إلى 0.4% من 0.3%، في إشارة إلى تحسن محدود في النشاط الاقتصادي، ومع ذلك الأسواق ما زالت تسعّر احتمالية لا تتجاوز الثلث لخفض إضافي في أسعار الفائدة هذا العام.

انقسام داخل لجنة السياسة النقدية حول سرعة خفض الميزانية

شدد المحافظ أندرو بيلي على أن الهدف الجديد يسمح للبنك بمواصلة تقليص ميزانيته العمومية مع تقليل الأثر على السوق، مؤكداً أن المهمة لم تكتمل بعد وأن أي خفض إضافي للفائدة يجب أن يتم تدريجياً وبحذر.

في المقابل فضّل كبير الاقتصاديين هيو بيل الإبقاء على وتيرة التشديد السابقة عند 100 مليار، بينما رأت كاثرين مان أن الوقت مناسب لخفض أسرع عند مستوى 62 مليار.

وبحسب قرار البنك فستوزع المبيعات خلال العام المقبل بنسبة 40% للسندات قصيرة الأجل،

أعلن بنك إنجلترا أنه سيبطئ وتيرة برنامجهِ للتشديد الكمي، مع تقليص حجم مبيعات السندات الحكومية السنوية من 100 مليار جنيه إسترليني إلى 70 مليار جنيه، مع إعادة توزيع المبيعات بعيداً عن السندات طويلة الأجل.

أبقى البنك سعر الفائدة عند 4% بعد خفض ربع نقطة الشهر الماضي، مع استمرار عضوي اللجنة سواتي دينغرا وألان تايلور في الدعوة لمزيد من الخفض.

جاء القرار بأغلبية سبع أعضاء مقابل اثنين في لجنة السياسة النقدية، بعد أن شهدت عوائد السندات طويلة الأجل في مطلع الشهر أعلى مستوى لها منذ عام 1998.

جمجوم فاشن تجمع 92 مليون دولار من طرحها الأولي في سوق نمو السعودية

لسوق أبوظبي للأوراق المالية 8.1%، وانخفضت فروق عقود مقايضة الائتمان لكل من أبوظبي ودبي، ما يعكس ثقة المستثمرين في الأداء الاقتصادي.

وفي السياق العالمي، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي إلى 3% في 2025، مع توقعات بتباطؤ نمو الأسواق الناشئة إلى 4.1%، وأشار إلى استمرار تراجع التضخم العالمي من 5.7% في 2024 إلى 4.2% في 2025، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة وتحسن سلاسل التوريد.

وفي الإمارات، واصل قطاع العقارات السكنية تسجيل أداء قوي بزيادة المبيعات 13.7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام، بدعم من ارتفاع مبيعات المشاريع قيد التنفيذ بنحو 14.3%، في حين ارتفعت مبيعات الوحدات الجاهزة 12.5%.

كما استقبلت دبي 9.9 مليون زائر دولي في النصف الأول، بزيادة 6.1% على الفترة نفسها من 2024، مدعومة بانعاش قطاع الطيران.

0.6% في الربع الثاني من 2025، نتيجة تراجع تكاليف الطاقة، وحُفّضت توقعات التضخم للعام إلى 1.5% بدلاً من 1.9%، على أن يرتفع بشكل طفيف إلى 1.8% في 2026 بسبب تأثير المقارنة مع مستويات سابقة.

استقرار مستويات السيولة وعلى صعيد السيولة، أكد المصرف أن أوضاع البنوك مستقرة، مع ارتفاع الودائع بواقع 13.1% على أساس سنوي، ونمو محفظة القروض 11.1%، فيما ظلت البنوك متمتعة بملاعة قوية، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 17.3%، وانخفضت القروض المتعثرة الصافية إلى 1.7%، كما شهد قطاع التأمين توسعاً لافتاً بزيادة الأقساط المكتتبة 14.5% في النصف الأول من العام.

أما الأسواق المالية فواصلت تحقيق مكاسب قوية، إذ صعد مؤشر سوق دبي المالي 35.6% على أساس سنوي في الربع الثاني، فيما ارتفع المؤشر العام

المركزي الإماراتي يتوقع تسارع النمو إلى 4.9% خلال 2025

أظهرت بيانات مصرف الإمارات المركزي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات نما بواقع 3.9% على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2025، مدفوعاً بارتفاع الأنشطة غير النفطية بنحو 5.3%، وشملت محركات هذا النمو قطاعات الصناعة والخدمات المالية والإنشاءات والعقارات.

وتوقع المصرف أن يتسارع النمو إلى 4.9% في 2025 ثم إلى 5.3% في 2026، بدعم من قوة القطاعات غير النفطية وزيادة مرتقبة في إنتاج النفط وفق خطط تحالف «أوبك+».

ووفق التقديرات، سيحقق الناتج غير النفطي نمواً بنسبة 4.5% في 2025 و4.8% في 2026، بينما يُتوقع أن يتوسع القطاع النفطي بنحو 5.8% و6.5% على التوالي.

وبشأن الأسعار، أشار التقرير إلى أن التضخم بلغ

الذهب عند مستوى قياسي والسندات الأميركية تتراجع بعد خفض الفيدرالي للفائدة

معدلات الرهن العقاري تنخفض..
أضافت «يجب أن يساعد في بعض القروض الاستهلاكية التي يحصل عليها الناس، ما يجعل الأمور في متناول الجميع».
انخفض معدل الرهن العقاري الثابت لمدة 30 عاماً بسرعة الأسبوع الماضي، بما يتماشى مع الانخفاض الأخير للعائد على مدى 10 سنوات. ومع ذلك، فإن انخفاض العائد على السندات لمدة 10 سنوات يمكن أن يشير أيضاً إلى مخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي.
وعاد العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى الارتفاع وبلغ 4.06 ٪، ما يشير إلى أن المستثمرين لا يزالون قلقين بشأن التضخم، وقد يطالبون بمزيد من التعويضات للاحتفاظ بديون الحكومة الأميركية.

لفترة وجيزة إلى أقل من 4 ٪ بعد ظهر يوم الأربعاء بعد أن خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة.
ويعد العائد لأجل 10 سنوات معياراً رئيسياً لتكاليف الاقتراض في جميع أنحاء الاقتصاد، يمكن أن يعني انخفاض العائد لمدة 10 سنوات انخفاض معدلات الرهن العقاري ومعدلات الاقتراض للمستهلكين.
انخفض العائد، حيث اندفع المستثمرون لشراء السندات وتبّيت أسعار الفائدة المرتفعة الحالية، تتداول العوائد والأسعار في اتجاهين متعاكسين.
الرهن العقاري يتراجع

قالت كاثرين جونز، كبيرة استراتيجيي الدخل الثابت في تشارلز شواب «مع انخفاض هذه المعدلات طويلة الأجل، فإنها تساعد سوق الإسكان لأن

ارتفع الذهب لمستوى قياسي جديد إلى 3707 دولارات للأوقية، وذلك بعد دقائق من إعلان الاحتياطي الفيدرالي خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لتصل إلى 4 ٪ و 4.25 ٪.
كان خفض سعر الفائدة يوم الأربعاء هو الأول منذ 9 أشهر، بعد أن خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الإقراض القياسي بمقدار ربع نقطة في ديسمبر 2024، وهو أيضاً أول خفض لسعر الفائدة في ولاية الرئيس دونالد ترامب الثانية.
ويعد الذهب الملاذ الآمن الذي يتأثر بشكل مباشر بتحركات سعر الفائدة كبديل استثماري للسندات الأميركية.

عائد السندات يتراجع 4 ٪

انخفض عائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات

دويتشه بنك يرفع توقعات أسعار الذهب إلى 4000 دولار للأوقية

رفع دويتشه بنك توقعاته لمتوسط أسعار الذهب للعام المقبل إلى أربعة آلاف دولار للأوقية (الأونصة) ارتفاعاً من 3700 دولار للأوقية، وأرجع هذا إلى أوضاع الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة المواتية التي قد تدفع إلى مزيد من المكاسب.
وقال البنك في مذكرة «على الرغم من أن الذهب يبدو عند مستوى أعلى من القيمة العادلة، فإننا نعتقد أن جانباً كبيراً من هذا يرجع إلى قوة الطلب الرسمي، والذي نتوقع استمراره».
وزاد دويتشه بنك أيضاً توقعاته لسعر الفضة في عام 2026 إلى متوسط 45 دولاراً للأوقية، ارتفاعاً من 40 دولاراً للأوقية.



الذهب يرتد صاعداً ويكسب 40 دولاراً في تعاملات جلسة أوروبا

وقال المحلل المستقل روس نورمان: «المسار السعودي للذهب لا يزال قائماً بقوة، ومن المرجح أن تستمر المستويات القياسية».
ويُسعر المتعاملون حالياً احتمالاً بنسبة 90 ٪ لخفض آخر بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع الفيدرالي المقبل في أكتوبر، وفق أداة «فيديووتش» التابعة لمجموعة CME.
وتوقعت مجموعة ANZ في مذكرة يوم الخميس أن يتفوق الذهب في الأداء خلال المراحل المبكرة من دورة التيسير النقدي، مضيفاً أن «الطلب على الأصول الآمنة وسط التوترات الجيوسياسية المتزايدة من المرجح أن يعزز إقبال المستثمرين».
وفي المعادن النفيسة الأخرى؛ ارتفعت الفضة الفورية 0.5 ٪ إلى 41.84 دولار للأوقية وصعد البلاتين 1.9 ٪ إلى 1,390.43 دولار بينما تراجع البلاتيوم 1 ٪ إلى 1,142.19 دولار.

إندكس» و«فوركس دوت كوم»: «الدولار يستأنف ضعفه، وهو ما ساعد على دعم أسعار الذهب، قرار الفائدة جاء ميالاً للتيسير بعض الشيء، حيث أظهرت التوقعات وجود مزيد من خفضين للفائدة هذا العام».
وكان الفيدرالي الأميركي قد خفّض الفائدة الأربعاء بمقدار 25 نقطة أساس، وأوضح أنه سيواصل خفض تكاليف الاقتراض تدريجياً خلال بقية العام، ووصف جيروم باول -رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي- القرار بأنه خفض وقائي لإدارة المخاطر استجابة لضعف سوق العمل.
ويُعتبر الذهب، وهو أصل لا يدر عائداً، ملاذاً آمناً خلال فترات الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية، وعادة ما يحقق أداء جيداً في بيئة أسعار فائدة منخفضة.

مسار سعودي للذهب

ارتفعت أسعار الذهب يوم الخميس مدعومة بضعف الدولار، بعد أن خفّض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس وأشار إلى مسار تدريجي للتيسير خلال بقية العام، ما عزز جاذبية المعدن النفيس.
سجل الذهب الفوري ارتفاعاً 0.2 ٪ ليصل إلى 3,667.12 دولار للأوقية بحلول الساعة 11:44 بتوقيت غرينتش، بعد أن بلغ مستوى قياسياً عند 3,707.40 دولار يوم الأربعاء، فيما تراجعت عقود الذهب الأميركية الآجلة لتسليم ديسمبر 0.5 ٪ إلى 3,701.00 دولار.
وتراجع مؤشر الدولار عن مكاسبه الأخيرة ليحوم قرب أدنى مستوى في شهرين، ما جعل الذهب أقل تكلفة لحاملي العملات الأخرى، كما انخفضت عوائد سندات الخزنة الأميركية القياسية لأجل 10 سنوات.
خبراء: ضعف الدولار دعم أسعار الذهب
وقال فؤاد رزق زادة، محلل الأسواق في «سي تي

أمازون تفتتح أول مركز لوجستي في أبوظبي لدعم التجارة الرقمية



وتسعى أمازون، التي توظف أكثر من 1.5 مليون شخص عالمياً، إلى تعزيز حضورها في الشرق الأوسط من خلال توسيع بنيتها التحتية اللوجستية، ويأتي افتتاح المركز الجديد في أبوظبي ضمن جهود الشركة لزيادة مرونتها التشغيلية وتوسيع قاعدة عملائها، بالتوازي مع مبادرات الإمارة لتكريس مكانتها كمركز إقليمي للتجارة الرقمية والاستثمار.

المحليين عبر خدمة «الشحن من قبل أمازون». ويضم المركز منتجات من أكثر من 30 فئة، تشمل الإلكترونيات، الأدوات المنزلية، والسلع الاستهلاكية، كما جُهِز المركز بأنظمة متقدمة لاختبار الشحنات والطباعة ثلاثية الأبعاد، إضافة إلى مختبر ابتكار يضم أكثر من 500 اختبار تقني، ما يعكس توجهاً نحو رفع الكفاءة والاستدامة.

افتتحت شركة أمازون الأميركية أول مركز لوجستي لها في إمارة أبوظبي، بالشراكة مع مكتب أبوظبي للاستثمار، في خطوة تستهدف تعزيز قدرات قطاع التجارة الإلكترونية واللوجستيات، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التوسع في السوق الرقمية المتنامية.

ويقع المركز الجديد في مناطق خليفة الاقتصادية - كيزاد، بحسب بيان مكتب أبوظبي الإعلامي، ويُعد منصة رئيسية لتسريع عمليات التوصيل وتوسيع نطاق المنتجات المتاحة للعملاء، مع التركيز على رفع كفاءة سلاسل الإمداد.

ويأتي هذا المشروع في سياق توجه أبوظبي نحو تطوير البنية التحتية للتجارة الذكية، واستقطاب استثمارات عالمية في القطاعات ذات الأولوية.

دعم التوصيل والقدرات التشغيلية يسهم المركز في تقليص أزمان إنجاز العمليات بنسبة تقارب 59 %، كما يتيح خدمة التوصيل في اليوم نفسه لشريحة واسعة من المنتجات داخل دولة الإمارات.

وتستفيد أمازون من أحدث تقنيات الأتمتة والذكاء الاصطناعي لتحسين سرعة وكفاءة العمليات، بالتعاون مع جمارك أبوظبي ومجموعة كيزاد.

قدرات استيعابية واستدامة تصل الطاقة الاستيعابية للمركز إلى نحو ثمانية ملايين وحدة، حُصص نصفها لدعم البائعين

بنك الشعب الصيني يُبقي أسعار الفائدة دون تغيير رغم تخفيض الفيدرالي الأميركي



بقاء ثاني أكبر اقتصاد في العالم على المسار نحو تحقيق هدف النمو السنوي البالغ «نحو 5 %».

وقال شينغ تشاو، كبير استراتيجيي الصين في بنك «إيه إن زد»: «لا تزال هناك فرص للتيسير في الربع الرابع.. التباطؤ الحالي في النمو ليس كافياً بعد لتهديد هدف النمو السنوي البالغ نحو 5 %».

تبقى الخطة الخمسية الخامسة عشرة والإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد أولويات رئيسية، وقد يتحول تركيز السياسة مجدداً نحو النمو قصير الأمد بعد الجلسة الكاملة الرابعة». ومن المقرر أن يعقد القادة الصينيون الجلسة الكاملة الرابعة في أكتوبر.

في الاقتصاد.

حزم التحفيز

ورغم البيانات الاقتصادية القاتمة مؤخراً، يرى تينغ لو، كبير خبراء الاقتصاد الصيني في نومورا، أن حزمة تحفيز ضخمة قد تؤدي إلى تضخم فقاعة في سوق الأسهم، لكنه أشار إلى أن البنك المركزي قد يخفّض الفائدة بشكل طفيف بمقدار 10 نقاط أساس خلال الأسابيع المقبلة إذا صحت الأسواق نفسها.

وشهدت سوق الأسهم الصينية صعوداً قوياً، إذ يحوم المؤشر القياسي «شنغهاي المركب» حول أعلى مستوياته في عشرة أعوام.

ويرى بعض المحللين أيضاً أن هناك فرصاً لإجراءات تيسير نقدي لاحقاً هذا العام لضمان

ترك البنك المركزي الصيني سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير يوم الخميس، في إشارة إلى أن السلطات ليست في عجلة لتيسير السياسة النقدية رغم قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خفض الفائدة قبل ساعات قليلة فقط.

وقال مراقبون إن قوة الصادرات وارتفاع سوق الأسهم بشكل حاد سمحا لصانعي السياسة بتأجيل أي حوافز جديدة، رغم التباطؤ الأوسع في الاقتصاد.

صمود الصادرات الصينية

وقالت هوي شان، كبيرة خبراء الاقتصاد الصيني في بنك غولدمان ساكس، في مذكرة: «رغم أن الاقتصاد يتباطأ كما كان متوقعاً، فإن وتيرة التباطؤ تبدو أقل مما كنا نظن»، مضيفاً أن «تفاصيل بيانات النشاط في أغسطس والمشاهدات الميدانية تشير إلى أن صمود الصادرات الصينية قد يستمر، وأن الحكومة قد تتقل بعض الدعم المخطط له من هذا العام إلى العام المقبل».

وضخ بنك الشعب الصيني 487 مليار يوان (68.56 مليار دولار) من خلال اتفاقات إعادة الشراء العكسي لأجل سبعة أيام في عمليات السوق المفتوحة يوم الخميس، مع إبقاء سعر الفائدة عند 1.40 % من دون تغيير عن العملية السابقة. ويُعد سعر إعادة الشراء العكسي لأجل سبعة أيام الآن السعر الرئيسي للسياسة النقدية

سندات اليابان تستقر مع بدء اجتماع البنك المركزي حول السياسة النقدية



استقرت السندات الحكومية اليابانية يوم الخميس مع بدء بنك اليابان اجتماعاً يستمر يومين لمناقشة السياسة النقدية، في وقتٍ يترقبه المستثمرون بحثاً عن أي إشارات بشأن زيادات محتملة في أسعار الفائدة مستقبلاً.

ومن المتوقع على نطاقٍ واسع أن يُبقي بنك اليابان أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير يوم الجمعة، غير أن تصريحات المحافظ كازو أويدا ستخضع لتدقيق شديد بحثاً عن مؤشرات على موعد استئناف خطة التطبيع النقدي طويلة الأمد بعد عقد من التحفيز الضخم. ارتفع العائد على السندات القياسية لأجل 10 سنوات بمقدار 1 نقطة أساس إلى 1.6 %، كما ارتفع العائد على السندات لأجل 5 سنوات 0.5 نقطة أساس إلى 1.150 % خلال فترة استراحة منتصف اليوم، بينما انخفض العائد على السندات لأجل 20 سنة 1 نقطة أساس إلى 2.625 %، في حين ظلت بقية الآجال مستقرة أو لم يتم تداولها بعد. يُذكر أن العوائد ترتفع عندما تنخفض أسعار السندات.

السياسة النقدية

ويأتي اجتماع بنك اليابان بعد اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء، حيث نفذ خفضاً متوقعاً لأسعار الفائدة وتوقع تنفيذ خفضين إضافيين هذا العام.

وقد أرجأ بنك اليابان رفع أسعار الفائدة في الفترة الماضية لتقييم تأثير الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد الياباني، لكنه لا يزال من المتوقع أن يبدأ التشديد النقدي بحلول مطلع العام المقبل، وفقاً

يعكس القلق من اتساع العجوزات في الدول المثقلة بالديون، إلى جانب عوامل خاصة باليابان مثل عدم الاستقرار السياسي وتراجع دعم البنك المركزي الياباني للسوق.

وكان رئيس الوزراء شيجيرو إيشيبا قد أعلن الشهر الماضي اعتزامه الاستقالة، ما يمهد السباق على القيادة بين مرشحين يتبنون مواقف أكثر تساهلاً مالياً، بينما يواصل بنك اليابان تقليص مشترياته المنتظمة من السندات الحكومية اليابانية.

لما قاله كبير الاقتصاديين في «سو مي تراست لإدارة الأصول» كيي فوجيموتو، الذي أوضح: «نتوقع أن يرفع بنك اليابان أسعار الفائدة بحذر في أثناء تقييمه للأوضاع الاقتصادية وتأثيرها في الأسواق المالية، وبالتالي نتوقع أن يرتفع العائد على السندات لأجل 10 سنوات تدريجياً».

ويشهد العائد على السندات اليابانية ارتفاعاً متواصلاً في الأشهر الأخيرة، مع وصول العوائد طويلة الأجل جداً إلى مستويات قياسية، في إطار اتجاه عالمي

5 بنوك مركزية خليجية على خطى الفيدرالي في خفض سعر الفائدة



على غرار الفيدرالي، خفضت 5 بنوك مركزية خليجية سعر الفائدة بنحو 25 نقطة أساس متجهة نحو اتباع سياسة التيسير النقدي لدعم اقتصادات بلادها، بحسب بيانات البنوك المركزية.

خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة لتصبح عند مستوى 4.1 %، بينما سجل معدل الفائدة بين البنوك الليلة واحدة (الإيبور) 3.85 %.

كما قرر البنك المركزي السعودي خفض الفائدة (معدل اتفاقية إعادة الشراء) إلى 4.75 %، وكان آخر تعديل في ديسمبر 2024، فيما سجل معدل التضخم في المملكة نحو 2.3 % في أغسطس 2025.

وقرر مصرف البحرين المركزي خفض سعر الفائدة بنحو 25 نقطة أساس إلى 4.75 %، كما خفض بنك الكويت المركزي سعر الفائدة بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3.75 %.

وعلى المنوال ذاته، سار مصرف قطر المركزي الذي خفض سعر الفائدة على الإيداع إلى 4.375 %، وعلى الإقراض إلى 4.85 %، وعلى عمليات إعادة الشراء إلى 4.6 %، فيما سجل معدل التضخم 0.07 % في يونيو 2025. وبهذا تنضم البنوك المركزية في الإمارات

الأميركية لخفض الفائدة دامت شهوراً منذ تولي دونالد ترامب الرئاسة.

أظهر التقرير الصادر عن مكتب إحصاءات العمل أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 0.2 % على أساس شهري، محافظاً على وتيرة يونيو، بينما ظل معدل التضخم السنوي عند 2.7 %، أقل قليلاً من توقعات السوق عند 2.8 %.

تأتي هذه الأرقام فيما يراقب الفيدرالي عن كثب مسار الأسعار لتحقيق هدفه عند 2 %.

وقطر والبحرين والكويت إلى البنوك المركزية في العديد من الدول الكبرى التي خفضت أسعار الفائدة في محاولة لتحفيز الاقتصاد دون الإضرار بسوق العمل.

الفيدرالي يستجيب للتوقعات

وتماشياً مع التوقعات، خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لتصبح في نطاق 4 % و 4.25 %، في اجتماعه اليوم في خطوة نوه إليها رئيس الفيدرالي جيروم باول في اجتماع البنك السابق وسط ضغوطات من الإدارة

جيروم باول: سيناريوهات التضخم الأكثر خطورة على الاقتصاد قد تلاشت



جيروم باول

وقال رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في اجتماع يوم الأربعاء «في الواقع، منذ أبريل، أعتقد أن مخاطر ارتفاع التضخم واستمراره قد تراجعت قليلاً، ويعود ذلك جزئياً إلى ضعف سوق العمل وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي»، وأكد باول أن بعض سيناريوهات التضخم الأكثر خطورة التي تواجه الاقتصاد قد تلاشت.

وأضاف باول أن الرسوم الجمركية تدفع ضغوط الأسعار إلى الارتفاع، لكن يبدو بشكل متزايد أنها ستكون «زيادة لمرة واحدة في الأسعار، وليست سبباً في عملية تضخمية».

الرسوم وتأثيرها على الأسعار

قال باول «الرسوم الجمركية رفعت أسعار السلع لكن تأثيرها الإجمالي على الاقتصاد لا يزال مجهولاً».

أشار باول إلى أن الوضع لا يزال متقلباً «تستمر التغييرات في السياسات الحكومية في التطور، ولا تزال آثارها على الاقتصاد غير مؤكدة، وبدأت الرسوم الجمركية المرتفعة في رفع أسعار بعض فئات السلع، لكن آثارها الإجمالية على النشاط الاقتصادي والتضخم لم تتضح بعد، الافتراض المنطقي هو أن آثار التضخم ستكون قصيرة الأجل نسبياً، أي مجرد تحول لمرة واحدة في مستوى الأسعار، ولكن من الممكن أيضاً أن تكون الآثار التضخمية أكثر استمرارية، وهذا خطر يجب تقييمه وإدارته».

لأول مرة منذ 9 أشهر خفض الفيدرالي الأمريكي بمقدار 25 نقطة أساس بعدما خفضها البنك المركزي بربع نقطة في ديسمبر 2024، لتصل إلى 4.25%، وهو أول خفض لسعر الفائدة في ولاية الرئيس دونالد ترامب الثانية.

ويأتي ذلك فيما جاء تقرير التضخم ليضيف طبقة جديدة من التعقيد أمام صانعي السياسة النقدية في واشنطن، إذ أعلن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي أن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع في أغسطس آب بنسبة 2.9% على أساس سنوي، وهي القراءة الأعلى منذ يناير الماضي، مقابل 2.7% في يونيو ويوليو.

الهجرة أسوأ من الرسوم الجمركية

قال باول إن الهجرة، وليس الرسوم الجمركية، هي التي تُثقل كاهل التوظيف.

أضاف «ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وفي الواقع تمثل الزيادة في أسعار السلع مُعظم الزيادة في التضخم، أو ربما كل الزيادة فيه على مدار هذا العام، وقد يكون له آثار على البطالة، ولكن، إذا نظرنا إلى أسباب تدهور سوق العمل، سنجد أن الأمر يتعلق أكثر بالتغير في الهجرة».

وتابع «من الواضح أن المعروض من العمال قد انخفض بشكل كبير، هناك نمو ضئيل للغاية، إن وُجد، في المعروض من العمال، وفي الوقت نفسه انخفض الطلب على العمال بشكل حاد للغاية».

أفاد مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأمريكية بأن الوظائف غير الزراعية زادت بمقدار 22 ألف وظيفة فقط الشهر الماضي، بعد أن ارتفعت بمقدار 79 ألف وظيفة مُعدلة بالزيادة في يوليو.

باول: الطلب على العمالة يتراجع

أكد باول «في حين أن معدل البطالة لا يزال منخفضاً، إلا أنه ارتفع بشكل طفيف، تباطأت وتيرة نمو الوظائف، وارتفعت مخاطر تراجع التوظيف».



المزدوج».

وأضاف «نحن ملتزمون بشدة بالحفاظ على استقلاليتنا، وبعيداً عن ذلك ليس لدي ما أشاركه، ونحن نقوم بعملنا كما عهدناه دائماً».

وعندما سُئل عن كيفية طمأننة الأسواق بأن الاحتياطي الفيدرالي يتخذ قراراته بناءً على التوقعات الاقتصادية بدلاً من الاعتبارات السياسية، قال باول «من ثقافتنا الراسخة أن نعتمد في عملنا على البيانات الواردة دون النظر إلى أي شيء آخر، هذا ما يؤمن به كل من يعمل في الاحتياطي الفيدرالي بشدة».

هل يستمر باول بالفيدرالي؟

هدد مراراً وتكراراً الرئيس دونالد ترامب باول بفصله كما هاجمه بسبب تأخر خفض الفائدة، لأنه يرى أن ذلك يؤثر سلباً على الاقتصاد.

ورداً على ذلك رفض جيروم باول تحديد ما إذا كان سيظل في مجلس الاحتياطي الفيدرالي بعد انتهاء فترته رئيساً للمجلس.

وأضاف «يُرجح أن جزءاً كبيراً من التباطؤ يعكس انخفاضاً في نمو القوى العاملة نتيجةً لانخفاض معدلات الهجرة وانخفاض المشاركة في سوق العمل».

وأوضح «تراجع الطلب على العمالة، ويبدو أن وتيرة خلق الوظائف الأخيرة أقل من معدل التعادل اللازم للحفاظ على ثبات معدل البطالة»، وأفاد بأن التباطؤ في كلٍّ من العرض والطلب على العمالة «أمرٌ غير معتاد».

استقلالية الفيدرالي في يد أمينة

عند سؤاله عما إذا كان انضمام ستيفن ميران، المستشار الاقتصادي لترامب، إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيُقوّض استقلالية البنك المركزي، أكد باول التزام الاحتياطي الفيدرالي بأهدافه المتعلقة بالتفويض المزدوج واستقلاليته.

وقال باول «لقد رحبنا اليوم ببعض جديد في اللجنة، كما نفعل دائماً، ولا تزال اللجنة متحدة في سعيها لتحقيق أهدافنا المتعلقة بالتفويض

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يُتم صفقة استحواذه على 54 % من مجموعة إم بي سي



حصة الاستدامة في المجموعة.

مجموعة إم بي سي

تأسست المجموعة عام 1991 في لندن مع إطلاق أول قناة فضائية عربية خاصة، قبل أن توسع نشاطها في عدة دول عربية، تشمل السعودية والإمارات ولبنان وسوريا والأردن والعراق ومصر. في يناير 2024، طرحت إم بي سي 10 % من أسهمها، ما يعادل 33.25 مليون سهم، في سوق تداول السعودية. وارتفع صافي ربحها بنسبة 41 % إلى 335.4 مليون ريال (89.4 مليون دولار) في النصف الأول من 2025، بدعم من نمو الإيرادات بنسبة 37.8 %.

رأس المال، لم تشملها من الصفقة.

ورحّب مجلس إدارة المجموعة بخطط الصندوق المستقبلية لأنشطة الشركة ومساهمتها وموظفيها، مشيرًا إلى أن الصفقة يُتوقع أن تنعكس إيجابًا على نشاطها من دون أن يترتب عليها أثر مالي مباشر.

وبموجب الصفقة، لا يحق للصندوق التصرف في الأسهم المملوكة له خلال الأشهر الستة التالية لإتمامها إلا بعد موافقة هيئة السوق المالية، ووفق الشروط المحددة. وكانت إم بي سي قد أعلنت في نوفمبر 2024 عن توقيع اتفاقية ملزمة بين الاستدامة القابضة والصندوق لبيع كامل

أتم صندوق الاستثمارات العامة السعودي صفقة الاستحواذ على 54 % من رأس مال مجموعة «إم بي سي»، مقابل ملياري دولار، بعد الحصول على جميع الموافقات النظامية اللازمة.

إتمام لصفقة

أوضحت إم بي سي في بيان على تداول السعودية أن الصندوق استحوذ على الحصة المملوكة لشركة الاستدامة القابضة والبالغة 54 %، مقابل 7.47 مليار ريال (1.99 مليار دولار)، أي بواقع 41.60 ريال (11.09 دولار) للسهم، وذلك من خلال صفقة خاصة بين الطرفين. وأضافت أن النسبة المتبقية، البالغة 46 % من

السعودية تنضم إلى قائمة المراقبة بمؤشر جيه بي مورغان للسندات



وبلغت قيمة الإصدارات الإجمالية في سوق الصكوك وأدوات الدين السعودية المتداولة حوالي 688 مليار ريال سعودي (183 مليار دولار) كما سجلت الاستثمارات الأجنبية في سوق الصكوك وأدوات نموًا بنسبة 25 % على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025.

ومنذ إطلاق التسويات خارج المنصة لأدوات الدين المدرجة في مايو 2025م، بلغت قيمة التسويات نحو 2.9 مليار ريال سعودي (765 مليون دولار)، حيث شكّلت التعاملات الأجنبية منها ما نسبته 88 %.

المقرضين. وتلجأ السعودية بشكل متكرر إلى أسواق الدين لتمويل احتياجات الموازنة، وسط توقعات بتسجيل عجز مالي يبلغ نحو 27 مليار دولار هذا العام. وخلال الشهر الجاري، نجحت المملكة في جمع 5.50 مليار دولار عبر إصدار صكوك مقومة بالدولار على شريحتين، فيما واصلت شركات محلية كبرى، من بينها أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة، الاعتماد على أسواق الدين التي شهدت إقبالاً قوياً على إصداراتهما الأخيرة.

رحبت سوق تداول السعودية بإدراج المملكة ضمن قائمة المراقبة الخاصة بمؤشر جيه بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة.

وذكرت سوق تداول أن الانضمام المرتقب إلى المؤشر من شأنه أن يستقطب تدفقات استثمارية أولية بنحو 18.75 مليار ريال سعودي (5 مليارات دولار).

ويعتبر مؤشر جيه بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة معياراً لتتبع السندات والصكوك المقومة بالعملات المحلية التي تصدرها الحكومات في الأسواق الناشئة.

ووفقاً للمدير التنفيذي لشركة تداول السعودية، محمد الرميح: «من شأن الانضمام أن يساهم في نهاية المطاف بتعزيز مستويات السيولة وزيادة مستويات مشاركة المستثمرين في السوق».

وتقول «تداول» إن الإدراج يعكس التحولات النوعية التي شهدتها سوق أدوات الدين السعودية خلال الأعوام الأخيرة، حيث ارتفعت مستويات الكفاءة والشفافية والمواصفة مع أفضل الممارسات العالمية».

إصدارات متزايدة

تُعد المملكة من أبرز مُصدري الديون في الأسواق الناشئة، بعدما تصدرت الإصدارات خلال العام الماضي والأشهر الستة الأولى من 2025، مدعومة بنسبة دين منخفضة إلى الناتج المحلي وثقة عالية من

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الرئيس السابق للبنك الدولي: الاحتياطي الفيدرالي أخطأ بالاكْتفاء بخفض الفائدة 25 نقطة أساس

الفيدرالي متأخراً جداً، وكان ينبغي عليه التحرك منذ أشهر، خفض سعر الفائدة بنسبة 0.25 % فقط اليوم لا يُعوضنا عن تأخرنا، بل يُبقينا متأخرين أكثر».

وأوضح الرئيس السابق للبنك الدولي «يتراجع الاحتياطي الفيدرالي أكثر فأكثر، وبالنسبة للرئيس ترامب هذه فرصة ذهبية هائلة للمساعدة في تغيير الاحتياطي الفيدرالي».

وقال مالibas «لقد قام وزير الخزانة سكوت بيستنت بعمل ممتاز في مقاله بصحيفة وول ستريت جورنال بتاريخ 5 سبتمبر فقد وجه انتقادات مُحددة للاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك أن التيسير الكمي أسهم في تفاوت الدخل من خلال مساعدة الأغنياء وليس النمو».

وأضاف مالibas «نحن بحاجة إلى إيجاد نماذج للاحتياطي الفيدرالي تُحسّن الاقتصاد».



ديفيد مالibas

الفيدرالي مخطئاً بشأن أسعار الفائدة والإصلاح الحقيقي طال انتظاره».

وتابع مالibas «لا يزال الاحتياطي

داعياً إلى خفض أكبر بنحو 50 نقطة أساس».

وأضاف مالibas «لا يزال الاحتياطي

هاجم الرئيس السابق للبنك الدولي ديفيد مالibas الاحتياطي الفيدرالي، مشيراً إلى أن البنك المركزي الأمريكي قد ارتكب خطأ عندما اكتفى بخفض الفائدة بنحو 25 نقطة أساس، مشدداً على أن خطوات أقوى بنك مركزي في العالم متأخرة للغاية.

وقال الرئيس السابق للبنك الدولي في منشور عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس -تويتر سابقاً- «رأي عضو الاحتياطي الفيدرالي الجديد ستيفن ميران المخالف لباقي المجلس صحيح، فخفض الاحتياطي الفيدرالي الرمزي لسعر الفائدة بنسبة 0.25 % قليل جداً ومتأخر جداً».

الرئيس السابق للبنك الدولي يهاجم الاحتياطي الفيدرالي

وكان ميران هو الوحيد بين أعضاء الاحتياطي الفيدرالي الذي رفض خفض الفائدة بـ 25 نقطة أساس،

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

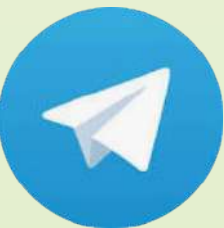
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com

